مجلة

بحور ك (العلاقات (العامة





معامل تأثير المجلس الأعلى للجامعات =٧

معامل الاقتباس الدولي ICR لعام ٢٠٢/٢٠٢١م = ٥٦٥,١

معامل التأثير "أرسيف" لعام ٢٢ ٢٠م = ٨٣٨٥ ، ٠

دورية علمية محكمة باشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة - السنة الحادية عشرة - العدد الثالث والأربعون - يناير / مارس ٢٠٢٣م

ملخصات بحوث باللغة الإنجليزية:

■ العوامل المؤثرة في أداء القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الصحية ومنصاتها الرقمية واتجاهات الجمهور نحوها: دراسة ميدانية

أ.د. خوان سيلفادور فكتوريا ماس (جامعة ميلجا بإسبانيا) محمد عايد الشمري (جامعة ميلجا بإسبانيا) ... ص٩

بحوث باللغة العربية:

■ دور الإعلانات التليفزيونية بالقنوات الفضائية المصرية في توعية الجمهور المصري بالتغيرات المناخية: دراسة ميدانية

د. نيفين محمد عرابي حماد (جامعة الأزهر) ... ص١٣٠

■ الدراية الإعلامية والمعلوماتية للشباب المصري وعلاقتها بتداولهم للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة على موقع تيك توك

د. آلاء فوزي السيد عبد للطيف (جامعة القاهرة)
د. إيمان طاهر سيد عباس (جامعة القاهرة) ... ص٥٧

القيم الأخلاقية والمهنية في إعداد رجل الأمن: دراسة نظرية

لواء د. خالد عبد الحميد كامل خربوش (جامعة أسيوط) ... ص ١٠٣

■ فاعلية برنامج قائم على البودكاست عبر الهواتف الذكية في توعية وحماية المراهقات الكفيفات من التحرش الجنسي

د. مروى عبد اللطيف محمد عبد العزيز (جامعة عين شمس) ... ص١٣١٠

الأنشطة الاتصالية للمنظمات الإسلامية لتحسين صورة الإسلام: رابطة العالم الإسلامي نموذجًا

د. سماح جمال محمد أحمد (جامعة أسيوط) غيداء عبد الرحمن عبد الله الزيد (جامعة أم القرى) ... ص١٨١

- سيميولوجيا الخطاب البصري لتقنية موشن جرافيك وأثرها على فهم وتذكر التوعية البينية لدى الشباب الجامعي د. آمال إسماعيل محمد زيدان (جامعة الأزهر) ... ص٢١٩
- أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية

د. ولاء محمد محروس الناغي (جامعة بورسعيد) ... ص٢٥٧

(ISSN 2314-8721)
الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية
(ENSTINET)
بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر
رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠١٩/٣٤٣٠
جميع الحقوق محفوطة ٢٠٢٣ @ APRA

www.jprr.epra.org.eg

الهيئة الاستشارية

أ.د. على السيد عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة المتفرغ والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة القاهرة

Prof. Dr. Thomas A. Bauer (Austria)

Professor of Mass Communication at the University of Vienna

أ.د. ياس خصير البياتي (العراق) أستاذ الإعلام بجامعة بغداد ووكيل عميد كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

أد محمد معوض إبراهيم (مصر)

أستاذ الإعلام المتفرغ بجامعة عين شمس والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة سيناء

أ.د. عبد الرحمن بن حمود العناد (السعودية) أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. محمود يوسف مصطفى عبده (مصر) أستاذ العلاقات العامة والوكيل الأسبق لكلية الإعلام لشنون خدمة المجتمع وتتمية البيئة - جامعة القاهرة

أ.د. سامي عبد الرؤوف محمد طايع (مصر) أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام - جامعة القاهرة

أ.د. شریف درویش مصطفی اللبان (مصر)

أستاذ الصحافة - وكيل كلية الإعلام لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة سابقًا - جامعة القاهرة

أ.د. جمال عبد الحي عمر النجار (مصر) أستاذ الإعلام بكلية الدراسات الإسلامية للبنات - جامعة الأزهر

أ.د. عابدين الدردير الشريف (ليبيا) أستاذ الإعلام وعميد كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الزيتونة - ليبيا

أد عثمان بن محمد العربي (السعودية)

أستاذ العلاقات العامة والرئيس الأسبق لقسم الإعلام بكلية الأداب - جامعة الملك سعود

أ.د. وليد فتح الله مصطفى بركات (مصر) أستاذ الإذاعة والتلفزيون ووكيل كلية الإعلام لشنون التعليم والطلاب سابقًا - جامعة القاهرة

أ.د. تحسين منصور رشيد منصور (الأردن) أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام - جامعة اليرموك

أد. على قسايسية (الجزائر)

أستاذ دراسات الجمهور والتشريعات الإعلامية بكلية علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر ٣

أد رضوان بو جمعة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بقسم علوم الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر

أد. هشام محمد عباس زكريا (السودان)

أستاذ الإعلام وعميد كلية الاتصال بالجامعة القاسمية بالشارقة - العميد السابق لكلية تنمية المجتمع في جامعة وادي النيل بالسودان

أ.د. عبد الملك ردمان الدناني (اليمن) استاذ الإعلام بجامعة الإمارات للتكنولوجيا

** الأسماء مرتبة وفقًا لتاريخ الحصول على درجة أستاذ جامعي.



مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط (JPRR.ME)

دورية علمية محكمة

العدد الثالث والأربعون - السنة الحادية عشرة - يناير /مارس ٢٠٢٣م

مؤسسها ورئيس مُجلسُ الإدارة

د. حاتم محمد عاطف

رئيس EPRA

رئيس التحرير

أ.د. على السيد عجوة

أستاذ العلاقات العامة والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة القاهرة رئيس اللجنة العلمية بـ EPRA

مديـر التحرير

أ.د. محمد معوض إبراهيم

أستاذ الإعلام بجامعة عين شمس والعميد الأسبق لكلية الإعلام جامعة سيناء رئيس اللجنة الاستشارية بـ EPRA

مساعدو التحرير

أ.د. رزق سعد عبد المعطي

أستاذ العلاقات العامة بكلية الإعلام والألسن جامعة مصر الدولية

أ.د. محمد حسن العامري

أستاذ ورئيس قسم العلاقات العامة كلية الإعلام - جامعة بغداد

أ.م.د. ثريا محمد السنوسي أستاذ مشارك بكلية الاتصال جامعة الشارقة

أ.م.د. فؤاد علي سعدان

أستاذ العلاقات العامة المشارك كلية الإعلام - جامعة صنعاءً

د. نصر الدين عبد القادر عثمان

أستاذ العلاقات العامة المساعد في كلية الإعلام جامعة عجمان

مدير العلاقات العامة

المستشار/ السعيد سالم خليل

التدقيق اللغوي

على حسين الميهي

د. سعید عثمان غانم

مدققا اللغة العربية أحمد على بدر مدقق اللغة الإنجليزية

المراسلات

الجمعية المصرية للعلاقات العامة

جمهورية مصر العربية - الجيزة - الدقي بين السرايات – ١ شارع محمد الزغبي

إصدارات الوكالة العربية للعلاقات العامة

جمهورية مصر العربية - المنوفية - شبين الكوم رمز بریدي: ۳۲۱۱۱ - صندوق بریدي: ٦٦

Mobile: +201141514157

Fax: +20482310073 Tel: +2237620818

www.jprr.epra.org.eg

Email: jprr@epra.org.eg - ceo@apr.agency

جميع حقوق الطبع محفوظة.

جميع حقوق الطيع والنشر محفوظة للوكالة العربية للعلاقات العامة

لا يجـوز، دون الحصـول علـى إذن خطـي مـن الناشـر، اسـتخدام أي مـن المـواد التـي تتضـمنها هـذه المجلـة، أو استنسـاخها أو نقلهـا، كليّـا أو جزئيّـا، فـي أي شـكل وبأيـة وسـيلة، سـواء بطريقـة إلكترونيـة أو آليـة، بمـا فـي ذلـك الاستنسـاخ الفوتـوجرافي، أو التسـجيل أو اسـتخدام أي نظـام مـن نظـم تخـزين المعلومـات واسـترجاعها، وتطبـق جميـع الشـروط والأحكـام والقـوانين الدوليـة فيمـا يتعلـق بانتهـاك حقـوق النشـر والطبـع للنسـخة المطبوعـة أو الإلكترونيـة.

الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة (ISSN 2314-8721)

الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية (ISSN 2314-873X)

الشبكة القومية المصرية للمعلومات العلمية والتكنولوجية (ENSTINET) بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر رقم الإيداع: ٢٤٣٨٠ ٢٠١٩

ولتقديم طلب الحصول على هذا الإذن والمزيد من الاستفسـارات، يرجـى الاتصـال بـرئيس مجلـس إدارة الجمعية المصرية للعلاقات العامة (الوكيل المفوض للوكالة العربية للعلاقات العامـة) علـى العنـوان الآتى:

APRA Publications

Al Arabia Public Relations Agency, Egypt, Menofia, Shebin El-Kom Crossing Sabry Abo Alam st. & Al- Amin st. Postal code: 32111 Post Box: 66

Or

Egyptian Public Relations Association, Egypt, Giza, Dokki, Ben Elsarayat -1 Mohamed Alzoghby st. of Ahmed Elzayat St.

بريد إلكتروني: ceo@apr.agency - jprr@epra.org.eg

موقع ویب: www.apr.agency - www.jprr.epra.org.eg

(+2) 0114 -15 -14 -157 - (+2) 0114 -15 -14 -151 - (+2) 02-376-20 -818 : الهاتف

فاكس : 73- 00-231-04 (2+)

المجلة مفهرسة ضمن قواعد البيانات الرقمية الدولية التالية:









مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط

Journal of Public Relations Research Middle East

التعريف بالمجلة:

مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط دورية علمية تنشر أبحاتًا متخصصة في العلاقات العامة وعلوم الإعلام والاتصال، بعد أن تقوم بتحكيمها من قِبَل عدد من الأساتذة المتخصصين في نفس المجال، بإشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة، أول جمعية علمية مصرية متخصصة في العلاقات العامة (عضو شبكة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة).

والمجلة ضمن مطبوعات الوكالة العربية للعلاقات العامة المتخصصة في التعليم والاستشارات العلمية والتدريب.

- المجلة معتمدة بتصريح من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، ولها ترقيم دولي ورقم إيداع ومصنفة دوليًا لنسختها المطبوعة والإلكترونية من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة، كذلك مصنفة من لجنة الترقيات العلمية تخصص الإعلام بالمجلس الأعلى للجامعات في مصر.
 - المجلة فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر خلال العام.
 - تقبل المجلة نشر عروض الكتب والمؤتمرات وورش العمل والأحداث العلمية العربية والدولية.
- تقبل المجلة نشر إعلانات عن محركات بحث علمية أو دور نشر عربية أو أجنبية وفقًا لشروط خاصة يلتزم بها المعلن.
- و يُقبلُ نشر البحوث الخاصة بالترقيات العلمية وللباحثين المتقدمين لمناقشة رسائل الماجستير والدكتوراه.
- يُقبل نشر ملخصات الرسائل العلمية التي نوقشت، ويُقبل نشر عروض الكتب العلمية المتخصصة في العلاقات العامة والإعلام، كذلك المقالات العلمية المتخصصة من أساتذة التخصص من أعضاء هيئة التدريس.

قواعد النشر:

- أن يكون البحث أصيلًا ولم يسبق نشره.
- تقبل البحوث باللغات: (العربية _ الإنجليزية _ الفرنسية) على أن يُكتب ملخص باللغة الإنجليزية للبحث في حدود صفحة واحدة إذا كان مكتوبًا باللغة العربية.
- أن يكون البحث في إطار الموضوعات التي تهتم بها المجلة في العلاقات العامة والإعلام والاتصالات التسويقية المتكاملة.
- تخضع البحوث العلمية المقدمة للمجلة للتحكيم ما لم تكن البحوث قد تم تقييمها من قِبَل اللجان والمجالس العلمية بالجهات الأكاديمية المعترف بها أو كانت جزءًا من رسالة أكاديمية نوقشت وتم منح صاحبها الدرجة العلمية.
- يُراعى اتباع الأسس العلمية الصحيحة في كتابة البحث العلمي ومراجعه، ويُراعى الكتابة ببنط (١٤) Simplified Arabic والعناوين الرئيسية والفرعية Bold في البحوث العربية، ونوع الخط Times New Roman في البحوث الإنجليزية، وهوامش الصفحة من جميع الجهات (٢,٥٤)، ومسافة (١) بين السطور، أما عناوين الجداول (١١) بنوع خط Arial.
- يتم رصد المراجع في نهاية البحث وفقًا للمنهجية العلمية بأسلوب متسلسل وفقًا للإشارة إلى المرجع في متن البحث وفقًا لطريقة APA الأمريكية.
- يرسل الباحث نسخة إلكترونية من البحث بالبريد الإلكتروني بصيغة Word مصحوبة بسيرة ذاتية

- مختصرة عنه، وإرفاق ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية للبحث.
- في حالة قبول البحث للنشر بالمجلة يتم إخطار الباحث بخطاب رسمي بقبول البحث للنشر. أما في حالة عدم قبول البحث للنشر فيتم إخطار الباحث بخطاب رسمي وإرسال جزء من رسوم نشر البحث له في أسرع وقت.
- إذا تطلب البحث إجراء تعديل بسيط فيلتزم الباحث بإعادة إرسال البحث معدلًا خلال ١٥ يومًا من استلام ملاحظات التعديل، وإذا حدث تأخير منه فسيتم تأجيل نشر البحث للعدد التالي، أما إذا كان التعديل جذريًا فيرسله الباحث بعد ٣٠ يومًا من إرسال الملاحظات له.
- يرسل الباحث مع البحث ما قيمته ٣٨٠٠ جنيه مصري للمصريين من داخل مصر، ومبلغ ٥٥٠٥ للمصريين المقيمين بالخارج والأجانب، مع تخفيض (٢٠٪) لمن يحمل عضوية الزمالة العلمية للجمعية المصرية للعلاقات العامة من المصريين والجنسيات الأخرى. وتخفيض (٢٠٪) من الرسوم لطلبة الماجستير والدكتوراه. ولأي عدد من المرات خلال العام. يتم بعدها إخضاع البحث للتحكيم من قِبَل اللجنة العلمية.
- . يتم رد نصف المبلغ للباحثين من داخل وخارج مصر في حالة رفض هيئة التحكيم البحث وإقرارهم بعدم صلاحيته للنشر بالمجلة.
 - لا ترد الرسوم في حالة تراجع الباحث وسحبه للبحث من المجلة لتحكيمه ونشره في مجلة أخرى.
- لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٤٠) صفحة A4- في حالة الزيادة تحتسب الصفحة بـ ٧٠ جنيهًا مصريًا للمصربين داخل مصر وللمقيمين بالخارج والأجانب١٠.
 - يُرسل للباحث عدد (٢) نسخة من المجلة بعد نشر بحثه، وعدد (٥) مستلة من البحث الخاص به.
 - ملخص رسالة علمية (ماجستير) ٥٠٠ جنيهًا للمصريين ولغير المصريين ١٥٠ \$.
- ملخص رسالة علمية (الدكتوراه) ٦٠٠ جنيهًا للمصريين ولغير المصريين ١٨٠\$. على ألا يزيد ملخص الرسالة عن ٨ صفحات.
- ويتم تقديم خصم (١٠٪) لمن يشترك في عضوية الجمعية المصرية للعلاقات العامة. ويتم إرسال عدد
 - (١) نسخة من المجلة بعد النشر للباحث على عنوانه بالبريد الدولي.
- نشر عرضُ كتاب للمصريين ٧٠٠ جنيه ولغير المصريين ٣٠٠، ويتم إرسال عدد (١) نسخ من المجلة بعد النشر لصاحب الكتاب على عنوانه بالبريد الدولي السريع. ويتم تقديم خصم (١٠٪) لمن يشترك في عضوية زمالة الجمعية المصرية للعلاقات العامة.
- بالنسبة لنشر عروض تنظيم ورش العمل والندوات من داخل مصر ٢٠٠ جنيه، ومن خارج مصر ٣٠٠. بدون حد أقصى لعدد الصفحات.
- بالنسبة لنشر عروض المؤتمرات الدولية من داخل مصر ١٢٠٠ جنيهًا ومن خارج مصر ٤٥٠\$ بدون حد أقصى لعدد الصفحات.
- جميع الأراء والنتائج البحثية تعبر عن أصحاب البحوث المقدمة وليس للجمعية المصرية للعلاقات العامة أي دخل بها.
- تُرسل المشاركات باسم رئيس مجلس إدارة المجلة على عنوان الوكالة العربية للعلاقات العامة جمهورية مصر العربية المنوفية شبين الكوم تقاطع شارع صبري أبو علم مع شارع الأمين، رمز بريدي: ٢١١١ صندوق بريدي: ٦٦، والإيميل المعتمد من المجلة epra.org.eg أو إيميل رئيس مجلس إدارة المجلة ceo@apr.agency بعد تسديد قيمة البحث وإرسال صورة الإيصال التي تفيد ذلك.

الافتتاحية

منذ بداية إصدارها في أكتوبر ـ ديسمبر من عام ٢٠١٣م، يتواصل صدور أعداد المجلة بانتظام، ليصدر منها واحد وأربعون عددًا بانتظام، تضم بحوثًا ورؤى علمية متعددة لأساتذة ومتخصصين وباحثين من مختلف دول العالم.

وبما أن المجلة أول دورية علمية محكمة في بحوث العلاقات العامة بالوطن العربي والشرق الأوسط وهي تصدر بإشراف علمي من الجمعية المصرية للعلاقات العامة (عضو شبكة الجمعيات العلمية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالقاهرة) ضمن مطبوعات الوكالة العربية للعلاقات العامة و وجد فيها الأساتذة الراغبون في تقديم إنتاجهم للمجتمع العلمي بكافة مستوياته ضالتهم المنشودة للنشر على النطاق العربي، وبعض الدول الأجنبية التي تصل إليها المجلة من خلال مندوبيها في هذه الدول، وكذلك من خلال موقعها الإلكتروني، فقد نجحت المجلة في الحصول على معايير اعتماد معامل "أرسيف من خلال موقعها الإلكتروني، فقد نجحت المجلة في الحصول على معايير اعتماد معامل "أرسيف ضمن الفئة "الأولى Q1" وهي الفئة الأعلى في تخصص الإعلام، والمجلة الأعلى على المستوى العربي ضمن الفئة "الأولى Q1" وهي الفئة الأعلى في تخصص الإعلام، والمجلة على معامل الاقتباس الدولي للعام الثاني على التوالي، بمعامل تأثير = ٣٠٥.٠٠ كما تحصلت المجلة على معامل الاقتباس الدولي ICR

كذلك تصدرت المجلة الدوريات العلمية المحكمة المتخصصة في التصنيف الأخير للمجلس الأعلى للجامعات في مصر، والذي اعتمدها في الدورة الحالية للجنة الترقيات العلمية تخصص "الإعلام" وتقييمها ب (٧) درجات من (٧). وأصبحت المجلة متاحة على قاعدة البيانات العربية الرقمية "معرفة"، وكذلك أصبحت المجلة ضمن قائمة المجلات العلمية المحكمة التي تصدر باللغة العربية المستوفية لمعايير الانضمام لقواعد البيانات العالمية، والتي تم مراجعتها من وحدة النشر بعمادة البحث العلمي بجامعة أم القرى.

والمجلة مفهرسة حاليًا ضمن قواعد البيانات الرقمية الدولية: (EBSCO HOST - دار المنظومة - العبيكان - معرفة).

وفي هذا العدد – الثالث والأربعين – من المجلة نقدم للباحثين في الدراسات الإعلامية والمهتمين بهذا المجال عددًا يضم بحوثًا ورؤى علمية للأساتذة والأساتذة المشاركين والمساعدين وكذلك الباحثين أبحاثًا مقدمة للنشر العلمي بهدف تكوين رصيد للباحثين من أعضاء هيئة التدريس للتقدم للترقية، أو الباحثين لمناقشة الدكتوراه والماجستير.

ففي البداية وعلى صعيد البحوث الواردة بهذا العدد من المجلة، نجد بحثًا مشتركًا باللغة الإنجليزية من جامعة ميلجا تحت عنوان: "العوامل المؤثرة في أداء القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الصحية ومنصاتها الرقمية واتجاهات الجمهور نحوها: دراسة ميدانية"، وهو مقدم من: أ.د. خوان سيلفادور فكتوريا ماس، من أسبانيا، محمد عايد الشمري، من السعودية.

أما د. نيفين محمد عرابي حماد، من مصر، من جامعة الأزهر، فقدَّمت دراسة ميدانية بعنوان: "دور الإعلانات التليفزيونية بالقنوات الفضائية المصرية في توعية الجمهور المصري بالتغيرات المناخية".

ومن جامعة القاهرة، قدّمتا: د. آلاء فوزي السيد، د. إيمان طاهر سيد عباس، من مصر، بحثًا مشتركًا بعنوان: الدراية الإعلامية والمعلوماتية للشباب المصري وعلاقتها بتداولهم للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة على موقع تيك توك".

ومن جامعة أسيوط قدّم لواء د. خالد عبد الحميد كامل خربوش، من مصر، دراسة نظرية بعنوان: "القيم الأخلاقية والمهنية في إعداد رجل الأمن".

وقدَّمت د. مروى عبد اللطيف محمد عبد العزيز من جامعة عين شمس، من مصر، بحثًا بعنوان: "فاعلية برنامج قائم على البودكاست عبر الهواتف الذكية في توعية وحماية المراهقات الكفيفات من التحرش الجنسي".

وقدّمت د. سماح جمال محمد أحمد، من جامعة أسيوط، من مصر، وغيداء عبد الرحمن عبد الله الزيد، من جامعة أم القرى، من السعودية، بحثًا مشتركًا تحت عنوان: "الأنشطة الاتصالية للمنظمات الإسلامية لتحسين صورة الإسلام: رابطة العالم الإسلامي نموذجًا".

ومن جامعة الأزهر، قدَّمت د. آمال إسماعيل محمد زيدان، من مصر، بحثًا بعنوان: "سيميولوجيا الخطاب البصري لتقنية موشن جرافيك وأثرها على فهم وتذكر التوعية البيئية لدى الشباب الجامعي".

وأخيرًا من جامعة بورسعيد، قدَّمت د. ولاء محمد محروس الناغي، من مصر، بحثًا بعنوان: "أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية".

وهكذا فإن المجلة ترحب بالنشر فيها لمختلف الأجيال العلمية من جميع الدول. ومن المعلوم بالضرورة أن جيل الأساتذة وبحوثهم لا تخضع للتحكيم طبقًا لقواعد النشر العلمي المتبعة في المجلات العلمية.

أما البحوث المنشورة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في التقدم للترقي للدرجة الأعلى والطلاب المسجلين لدرجتي الدكتوراه والماجستير فتخضع جميعها للتحكيم من قِبَل الأساتذة المتخصصين.

وجميع هذه البحوث والأوراق العلمية تعبر عن أصحابها دون تدخل من هيئة تحرير المجلة التي تحدد المحكمين وتقدم ملاحظاتهم إلى أصحاب البحوث الخاضعة للتحكيم لمراجعة التعديلات العلمية قبل النشر.

وأخيرًا وليس آخرًا ندعو الله أن يوفقنا لإثراء النشر العلمي في تخصص العلاقات العامة بشكل خاص والدراسات الإعلامية بشكل عام.

والله الموفق، رئيس تحرير المجلة أ.د. علي عجوة

أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية ^(*)

إعداد

د. ولاء محمد محروس عبده الناغي (**)

^(*) تم استلام البحث في ٢٦ فبر اير ٢٠٢٣م وقُبل للنشر في ٣٠ مارس ٢٠٢٣م.

^(**) مدرس الإعلام التربوي في كلية التربية النوعية - جامعة بورسعيد.

أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مو اقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية

د. و لاء محمد محروس عبده الناغي walaaelnaghi2014@gmail.com جامعة بورسعيد

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية، واعتمدت الدراسة على منهجي المسح والمنهج المقارن لعينة من الشباب الجامعي بمحافظة بورسعيد بلغ قوامها ٢٥٠ مفردة تم سحبها بالطريقة العمدية وتم استخدام أداة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية، وجود فروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية لصالح الإناث، ووجود فروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا لطبيعة الدراسة لصالح طلاب الإعلام التربوي.

الكلمات المفتاحية: السلوك الرقمي - حقوق الإنسان الرقمية - مواقع التواصل الاجتماعي.

مقدمة:

استطاعت الثورة الرقمية والمعلوماتية أن تقتحم كافة جوانب الحياة اليومية للأفراد وتطرقت لكافة المجالات وتحول معها الأفراد من مجرد متلقين لوسائل إعلامية إلى مستخدمين وصانعي محتوى في كثير من الأوقات وهو الأمر الذي أدى إلى الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية بصفة عامة ووسائل التواصل الاجتماعي بصفة خاصة من قبل الجمهور بكافة قطاعاته ولاسيما الشباب الجامعي حيث أتاحت هذه الوسائل سمات جعلتها تتفوق على غيرها من الوسائل التقليدية.

ونتيجة لهذا التطور والتحول إلى حياة رقمية أصبح الأفراد منغمسين في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي وتعرضوا جراء ذلك للكثير من التجاوزات والعديد من الإشكاليات حول طبيعة الاستخدام وطرق تنظيمه في ظل إتاحة الوسيلة للجميع وإمكانية الوصول بسهولة ويسر.

وفي ظل الاستخدام المتزايد لمواقع التواصل أصبحت هناك ضرورة ملحة لمواجهة السلوك الرقمي غير المسئول خاصة في ظل تزايد الاعتداء على حقوق الآخرين من خلال المضايقات والتهديدات والتحرش الرقمي والابتزاز الإلكتروني والتنمر وسرقة البيانات الشخصية وانتهاك الخصوصية والتزييف ونشر الأكاذيب والشائعات والتعصب في الرأي والسب والإهانة وغيرها من الممارسات اللاأخلاقية التي جعلت الخط الفاصل بين تنظيم الحياة "عبر الإنترنت" و"خارج الإنترنت" ضبابيًا.

وهو ما دفع العديد من المؤسسات والهيئات المختلفة لعمل لوائح إدارية وأدلة إرشادية ومدونات أخلاقية لتنظيم السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها وتحديد معايير لتعامل موظفيها على مواقع التواصل الاجتماعي الخاص بهم من أجل تنظيم مجال الفضاء الإلكتروني بهذه المؤسسات مثل: جامعة MDX بدبي ووزارة النقل بواشنطن واتحاد صناعة الطيران والفضاء الأمريكي وبعض الحكومات مثل دولة الإمارات (دياب، أحمد:٢٠٢٢م).

ولذا فنحن بحاجة ضرورية لضبط السلوك الرقمي لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في ذلك الفضاء السيبراني من خلال نشر المعرفة بأهم القوانيين والتشريعات التي من شأنها حماية حقوق المستخدمين من التعرض للتعدي والانتهاك ولن يتم ذلك إلا من خلال ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان الرقمية بكافة المجتمعات وتوفير الآليات اللازمة لحمايتها والتشريعات الملزمة للحفاظ عليها والعقوبات الواضحة في حالة انتهاكها.

وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مجال سن التشريعات للبيئة الرقمية من خلال وضع مواد دستورية وقانونية تمكن الدول من مواجهة الجرائم الإلكترونية والانحرافات السلوكية الرقمية مسترشده بالاتفاقات والمعاهدات والمناقشات الدولية التي ينظمها المجتمع الدولي والتي يأخذ بعضها الصفة الإلزامية، وفي ظل توصية الأمم المتحدة بتوسيع نطاق حقوق الإنسان الأساسية لتشمل الحقوق في الفضاء السيبراني، إلا أن المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية ما زالت تحتاج إلى نشر مفاهيم لتلك الحقوق وواجباتها من أجل أحداث التغيير المطلوب في طريقة ممارسة هذه الحقوق ويتطلب ذلك وجود شراكة حقيقية بين الأمم المتحدة ومؤسساتها وحكومات الدول ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من أجل احترام حقوق الأفراد كافة في مختلف المجتمعات الرقمية وبما يكفل للجميع التمتع بإنترنت أمن ودون حرمان أو انتهاك لهذه الحقوق، وضمان إقامة سيادة القانون على الفضاء السيبراني.

ولأن الشباب الجامعي أكثر الفئات استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي والأكثر تفاعلاً في الأنشطة الاتصالية عبر الفضاء السيبراني (عبد الكريم، فوزي: ٢٠١٨م) فقد وجدت الباحثة أهمية خاصة في الكشف عن أنماط السلوك الرقمي لهم عبر هذه المواقع ومدى ارتباط هذا السلوك بمستوى معرفته بحقوق الإنسان الرقمية.

مشكلة الدراسة:

في ظل تماهي مواقع التواصل الاجتماعي والتنافس فيما بينها لجذب مستخدمين جدد، وفي ظل تزايد أعداد المستخدمين في بيئة الإعلام الرقمي والتي تخطت ٥٠١٦ مليار مستخدم للإنترنت "وفقًا لتقرير (Global Statshot Report) لعام ٢٠٢٣م" أي ما يعادل ٢٤.٤٪من إجمالي سكان العالم متصلين بالإنترنت، منهم٤٠٦ مليار مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي حول العالم، أي

حوالي أكثر من ٦٠٪ من سكان العالم يتفاعلون عبر هذا الفضاء السيبراني، تاركين أنماط مختلفة من السلوكيات منها المسئول ومنها دون ذلك.

وفي إطار هذا التفاعل ظهرت العديد من السلوكيات غير المسئولة والتي ساهمت بشكل أو بآخر في ارتكاب تهديدات واعتداءات على حقوق الغير وصلت في كثير من الأوقات إلى حد الجرائم الإلكترونية، أو حتى سهلت للغير من خلال سلوكها غير المسئول من التعدي على حقوق أصحابها وتسهيل السطو على بياناتهم أو استخدام هذه البيانات.

وهو ما تطلب وجود إجراءات وتشريعات لحماية حقوق هذه الأفراد، ولأن الشباب الجامعي من أكثر الفئات استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للعديد من الدراسات؛ فيجب أن يكونوا على قدر أكبر من المعرفة بهذه الحقوق الجديدة التي فرضتها عليهم بيئتهم الجديدة خاصة بعد أن وجدوا أنفسهم داخل بيئة رقمية مفتوحة تتطلب تهيئتهم بالأسلوب المناسب لاستخدام هذه البيئة.

وبالرغم من إصدار العديد من التشريعات المنظمة لهذه الحقوق فإنها في حاجة لنشر ثقافة تلك الحقوق والمعرفة بها والتركيز على أهمية وجودها لجعل الأفراد والمجتمعات أكثر أمنًا وأمانًا، ولذا يتطلب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي والإلمام بكل ما يخص الحقوق الرقمية ورفع المستوي المعرفي اتجاه أبعادها المختلفة لترجمة هذه المعرفة في شكل سلوك رقمي مسئول باعتباره أبسط سبل الحماية الذاتية.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من:

- 1- تسليط الضوء على أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي باعتباره مؤشرًا يكشف شكل التعامل بين شريحة هامة من المستخدمين ويوضح شكل التفاعل عبر مواقع وسائل التواصل الاجتماعي والبيئة الرقمية، ومدى التزامه بقواعد السلوك الرقمي المسئول عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- ٢- أهمية دراسة حقوق الإنسان الرقمية والتي من شأنها أن توفر آليات الحماية اللازمة من تشريعات وضوابط لتنظيم البيئة الرقمية وحماية حقوق المستخدمين من التعدي أو الانتهاك والحد من الانحرافات السلوكية والجرائم الإلكترونية.
- ٣- أهمية دراسة فئة الشباب الجامعي باعتبارهم من الفئات الأكثر استخدامًا لمواقع التواصل الاجتماعي.

- ٤- أهمية دراسة مواقع التواصل الاجتماعي التي تعد من أهم الأدوات التي تستخدم كأداة للتواصل والتفاعل مع الآخرين كما أنها تعد في حد ذاتها نموذجًا لحق الأفراد في الاتصال والحق في المعرفة والحصول على المعلومة.
 - ٥- تدعيم المكتبة الإعلامية ببحوث تواكب التطور التكنولوجي الرقمي ودراسة تأثيراته على المجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية من خلال:

- ١- التعرف على معدل استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي.
- ٢- التعرف على أهم الأنشطة الاتصالية والتفاعلية التي يقوم بها الشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي.
 - ٣- الكشف عن أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي.
 - ٤- التعرف على درجة اهتمام الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية.
 - ٥- قياس مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية.
- ٧- التعرف على أبرز أشكال الانتهاكات الحقوقية التي تمارس على مواقع التواصل الاجتماعي من
 وجهة نظر الشباب الجامعي.
- ٨- الكشف عن العلاقة بين أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي
 وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.
- 9- التعرف على علاقة المتغيرات الديمغرافية (النوع طبيعة الدراسة) بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.
 - ١٠ التعرف على علاقة المتغيرات الديمغرافية (النوع طبيعة الدراسة) بأنماط السلوك الرقمي.

تساؤلات الدراسة:

تنبثق الدراسة من تساؤل رئيسي ما أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؟

وبنبثق من هذا السؤال تساؤلات فرعية:

- ١- ما معدل استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي؟
- ٢- ما أهم الأنشطة الاتصالية والتفاعلية التي يقوم بها الشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي؟
 - ٣- ما أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي؟

- ٤- ما درجة اهتمام الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية؟
 - ٥- ما مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية؟
- ٦- ما أبرز الانتهاكات الحقوقية التي تمارس على مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر الشباب
 الجامعي؟
- ٧- ما العلاقة بين السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى
 معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؟
 - ٨- ما علاقة المتغيرات الديمغرافية (النوع طبيعة الدراسة) بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؟
 - ٩- ما علاقة المتغيرات الديمغرافية (النوع -طبيعة الدراسة) بأنماط السلوك الرقمي؟

الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة فقد تم تقسيمها إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الدراسات الخاصة بالسلوك الرقمى.

المحور الثاني: الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان الرقمية.

أولاً: الدراسات الخاصة بالسلوك الرقمي:

دراسة (2022 Cebollero–Salinas, Ana; Cano–Escoriaza , Jacobo ; Orejudo, Santos:

والتي هدفت للتعرف على دور الكفاءات الإلكترونية العاطفية كعامل وقائي ضد السلوكيات الرقمية المعتادة عبر الإنترنت، وقد تم تحديد تلك الكفاءات في الآتي (التنظيم الإلكتروني العاطفي والتحكم الإلكتروني في الاندفاع، والاستقلال الإلكتروني العاطفي) وطبقت الدراسة لعينة من طلاب التعليم الثانوي بإسبانيا مكونة من ٧٧٦ طالبًا ممن تبلغ أعمارهم ٢١؟ ١٦ عامًا وتوصلت الدراسة إلى: إلى أن الاستخدام المتزايد أدى لإدخال العديد من أنماط السلوك في الروتين اليومي للمراهقين حيث تظهر البيانات ان السلوكيات الثلاثة (تعدد المهام في الوسائط، التحدث باستخدام الهاتف، القيل والقال عبر الإنترنت) موجودة في الفئات العمرية محل الدراسة، وتشير نتائج التنظيم الإلكتروني العاطفي والتحكم الإلكتروني في الاندفاع، والاستقلال الإلكتروني العاطفي إلى أن هذه الكفاءات الثلاث لها تأثير سلبي على السلوكيات الرقمية المعتادة مثل: تعدد المهام أثناء الدراسة أو ترك تعليقات حول أشخاص آخرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقدمت دراسة (دياب، أحمد: ٢٠٢٢م) مدونة سلوك تنظيمي لأخلاقيات وقواعد استخدام العاملين في المؤسسات لمواقع التواصل الاجتماعي في مكان العمل واعتمدت الدراسة على الأسلوب الكيفي وطبقت على عينة من مسئولي العلاقات العامة وإدارة الموارد البشرية بـ(١٠ شركات خاصة) واعتمدت على أسلوب المقابلة حوالتي بلغت ٢٠ مبحوثًا وتوصلت الدراسة إلى: عدم وجود قواعد واضحة تعتمد عليها

الشركات في ضبط السلوك الاتصالي للموظفين عبر منصات التواصل الاجتماعي واعتمدت أغلب الشركات على تعليمات شفاهية، وقدمت الدراسة مدونة تتضمن بعض القيم الأخلاقية التي يجب أن يستند إليها سلوك الموظفين عبر مواقع التواصل الاجتماعي مثل ضرورة التحلي بالمسئولية وإدراك ما يقومون به من نشر أو تعليق ومشاركة لبعض الأخبار، تحري الدقة والالتزام بعدم إضرار المؤسسة أو التعليق السلبي على الزملاء وأن تكون كافة التعليقات مسئولة وتعكس احترام الآخر.

(Charmaraman, Linda ; Doyle Lynch, Alicia; M. Richer , واهتمت دراسة Amanda; M. Grossman , Jennifer Charmaraman, Linda ; Doyle Lynch, Alicia; M. Richer , Amanda; M. Grossman , Jennifer:2022)

بالتعرف على تأثيرات بدء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على السلوكيات الرقمية من الطفولة المتوسطة إلى المراهقة المبكرة والكشف عن الدور الوسيط للقيود الأبوية على الاستخدام الرقمي، وطبقت الدراسة على عينة قوامها ٧٧٣ طفلاً ومراهقاً وأظهرت النتائج: أن المراهقين الأوائل يشاركون بشكل متكرر في الأعمال الرقمية الإيجابية وهم من أصحاب السلوكيات الإيجابية الرقمية مقارنة بمن اعتاد الاستخدام، كما أظهرت أن بدء الاستخدام عبر منصات الوسائط الاجتماعية مثل: انستجرام أو سناب شات في مرحلة الطفولة المتأخرة كانت مرتبطة بشكل كبير بنتائج السلوك الإشكالي مقارنة بالمراهقين من شات الما أو ما يزيد على ١٢:١٣ عامًا وذلك بسبب تأثير وجود أصدقاء عبر الإنترنت أو الانضمام إلى مواقع تواصل اجتماعي لا يوافق عليها الآباء، وزادت السلوكيات الرقمية السلبية من احتمالية تعرض الأطفال للتحرش عبر الإنترنت.

بينما حاولت دراسة (A. Pasquini, Laura; William Eaton, Paul: 2021) البحث في التساؤل كيف يتنقل محترفو التعليم العالي في الهوية الرقمية ويساهمون في الممارسات العليا والموظفين غير المجتمعات المهنية عبر الإنترنت؟ وطبقت الدراسة على عينة من طلاب الدراسات العليا والموظفين غير الأكاديميين وتم استخدام المقابلة شبه المنتظمة عبر تطبيق المحادثات skype، وغرف الاجتماعات Zoom وأجاب المبحوثون على ٢٥ سؤالاً توضح دوافعهم وسلوكياتهم على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية وفقًا لمحاور محددة لتطوير الهوية الرقمية (البحث عن القرابة والارتباط، التطوير المهني، تقييم المخاطر مقابل المكافآت، إدارة السمعة، تزايد رأس المال الاجتماعي) وتوصلت الدراسة: إلى ظهور تمثيل أوسع للسلوك المهني يعود لاختيار المشاركة أو عدم اختيار المشاركة للموضوعات داخل الشبكة المهنية إلى الفرد واهتماماته بغض النظر عن أعراف المجتمع والممارسات الثقافية عبر الإنترنت، فغالبًا ما يصنع المشاركين المهنيين أن هذه التقنيات في النهاية شخصية وتعبر عن أنفسهم.

وسعت دراسة (صالح، الأميرة سماح: ٢٠٢١م) إلى البحث في السلوك الرقمي الجمعي للأكاديميين المصريين عبر مواقع التواصل واتخذت حركة علماء مصر غاضبون نموذجًا واعتمدت الدراسة على

تحليل المنشورات التي احتوت على عبارة علماء مصر غاضبون أو تلك التي وظفت الهاشتاج في الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ١٩ سبتمبر ٢٠١٩م وتوصلت الدراسة إلى: توسع سلوكيات مشاركة المواد المرتبطة بحركة ما من الحركات الاجتماعية من نطاق اعمال الاحتجاج سواء على مستوى انتشار موضوع الحركة وسياقها وتفاصيلها أو على مستوى اتساع نطاق المشاركين فيها بشكل يجعلها تتحول من قضية فردية إلى حركة جمعية وعلى مستوى حركة علماء مصر غاضبون وتضمنت سلوكيات المشاركة نشر قصص ونماذج وقضايا وحالات مختلفة توصف تردي أحوال الهيئة الأكاديمية المنتسبة للتعليم العالى.

وساهمت دراسة (Srisawasdi, Niwat:2020 في التعرف على تأثير الألعاب على السلوكيات الرقمية للطلاب ودوافعهم ووعيهم بمفهوم المواطنة الرقمية؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن الطلاب بالمدارس الثانوية يواجهون مشاكل في المواقف الرقمية التي يتعرضون لها ومن ثم فقد قدمت الدراسة دورة تدريبية عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإحدى المدارس المتوسطة وقدمت من خلالها بيئات للتعلم الرقمي القائم على الألعاب وتوصلت الدراسة إلى أن نهج الألعاب قلل من سلوكيات تحرش الطلاب عبر الإنترنت وعزز من السلوكيات الرقمية الإيجابية وساهم في تحسين دوافعهم ووعيهم بحقوق المواطنة الرقمية.

وبحثت دراسة (قطب، فاطمة: ٢٠١٨م) في العلاقة بين إدراك الشباب لمبادئ التربية الإعلامية والرقمية وبين سلوكهم الاتصالي على مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي وقد طبقت الدراسة على عينة من الشباب المصري في الفئة العمرية من ١٨: ٣٥ من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي قوامها ٢٠٠ مفردة باستخدام عينة كرة الثلج والعينة المتاحة واستخدمت الاستقصاء ومجموعة النقاش البؤرية كأدوات لجمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى أن إجابات المبحوثين عكست سلوكًا اتصاليًا إيجابيًا فنسبة كبيرة منهم يذكرون المصدر في حال نشرهم لمحتوى منقول ليس من تأليفهم بنسبة ٤٧٪ وأن أغلبهم لا يقومون بعمل Share مباشرة لأي محتوى لمجرد أنه مكتوب عليه برجاء إعادة النشر.

وركزت دراسة (2016: Mitchel, Lisa) على تحديد السلوك الرقمي المحترم والمشاركة المدنية عبر الإنترنت كمحاور أساسية للمواطنة الرقمية، وقد تم وضع مقياس يوضح مدى الالتزام بحدود السلوك المحترم لعينة قوامها ٩٧٩ شابًا ممن تتراوح أعمارهم بين ١١:١٧ عامًا وتوصلت الدراسة إلى انخفاض درجات الاحترام للسلوك الرقمي مع تقدم سن الشباب، وجاءت درجات المحورين السلوك الرقمي المحترم، المشاركة المدنية) أعلى بين الفتيات مقارنة بالشباب الذكور نظرًا لاتخاذهم إجراءات مساعدة تحد من المضايقات عبر الإنترنت، كما ارتبط المحوران ارتباطًا سلبيًا بارتكاب التحرش عبر الإنترنت.

ثانيًا: الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان الرقمية:

وكشفت دراسة (الكوع، معين؛ أبو الحسن، حلا: ٢٠٢٢م) عن دور العلاقات العامة الرقمية في المؤسسات غير الربحية الحقوقية في توعية الجماهير في حقوقهم الرقمية وتم التطبيق على مؤسسة المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي نموذجًا للدراسة واستخدمت الدراسة نظرية ترتيب الأولويات لحملة قامت بها المؤسسة وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن أهم موضوعات الحملة تمثلت في انتهاك المحتوى الرقمي الفلسطيني بنسبة ٢٠٠٩٪، السلامة الرقمية والأمن الرقمي للأطفال والشباب (٢٣٠٩)، تحسين الأداء الرقمي للنشطاء الفلسطينيين عبر الإنترنت (٢٠٠٤٪)، وجاء خطاب العنف والتحريض والكراهية ضد الفلسطينيين بنسبة (٨٤٠٪) في حين حصلت التوعية بالحقوق الرقمية على وتم إغفال باقي الحقوق.

في حين ناقشت دراسة (آل سعود، عوضي: ٢٠٢٢م) إشكالية العلاقة بين حرية التعبير عن الرأي والأمن الوطني في ظل الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبيئة الإعلام الرقمي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الوثائقي والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى: أن المساحات اللامتناهية من حرية التعبير وإبداء الرأي التي توفرها بيئة الإعلام الرقمي أوجدت العديد من المهددات للأمن الوطني بمفهومه الشامل والتي تشكل بدورها خطرًا كبيرًا على أمن واستقرار الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في مختلف دول العالم، الأمر الذي يدعو وبشدة إلى إعادة النظر في المواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بالحق في حرية التعبير وإبداء الرأي التي وضعت ووقع عليها في ظروف مغايرة لما عليه عالمنا المعاصر في ظل الثورة الرقمية والفضاءات السيبرانية المفتوحة، وكذلك الحاجة إلى إعلانات واتفاقيات وبروتوكولات دولية تحكم وتنظم وتراقب ممارسة الحق في حرية التعبير وإبداء الرأي في بيئة

الإعلام الرقمي بالشكل والكيفية اللتين تضمنان حماية هذا الحق ولكن في إطار من المسئولية المجتمعية والحفاظ على أمن واستقرار الدول والمجتمعات.

كما أوضحت دراسة (عبد الصادق، عادل: ٢٠٢١م) الجهود المصرية في حماية الحقوق الرقمية وما تضمنته الاستراتيجية المصرية لحقوق الإنسان من دعم لحماية هذه الحقوق وتوصلت إلى عدة نقاط أهمها التحول الرقمي حيث تم اتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز حقوق الإنسان الرقمية سواءً المدنية أو الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ حيث بدأ تناول الدستور المصري لمفهوم الحق في الخصوصية في أكثر من موضع للمادة (٥٧)، والمادة (٨٥)، والمادة (٤٥) والتي أكدت بشكل مباشر وغير مباشر الارتباط الوثيق بين حرية الاتصال والحق في الخصوصية وتجريم الاعتداء على الحياة الخاصة. كما جاء الحق متوافقًا مع ما تم ترسيخه لحماية بيانات المستخدمين في قانون الاتصالات رقم (١٠) لسنة الحريمة الإلكترونية، وفيما يتعلق بالحق في الاتصال فقد تم اتخاذ خطوات لدعم البيئة التحتية المعلوماتية وتقدمت من خلاله مصر خمس مراكز في مؤشر الإنترنت الشامل عام ٢٠٠١م، أما فيما يتعلق بمدي قدرة الأفراد على الوصول للإنترنت فتعد مصر ضمن أسرع عشر دول نموًا في الشمول الرقمي وفقًا لعام ٢٠٠٠م.

وبحثت دراسة (مكاوي، محمد: ٢٠٢٢م) في الخصوصية الرقمية في القانون الدولي والمواثيق الدولية، وتوصلت إلى ضرورة الاعتراف الكامل بالحاجة إلى حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها عند استحداث الذكاء الاصطناعي واستخدامه وإداراته باعتبار ذلك هدفًا من أهدافها المحورية، وضمان احترام جميع حقوق الإنسان وإنفاذها بالتساوي على شبكة الإنترنت وخارجها، واعتماد أطر تشريعية وتنظيمية تمنع وتخفف بشكل كاف الآثار السلبية المتعددة الأوجه لحقوق الإنسان المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

بينما قدمت دراسة (Shpoliansky, Dafna; Shany, Yuval:2021) وصف للإطار الرقمية بينما قدمت دراسة (الإنسان من خلال تصنيف يعبر عن ثلاثة أجيال متعلقة بتطور حقوق الإنسان الرقمية حيث قدمت تفسيرًا جذريًا للحقوق القائمة ومتطلبات تطوير حقوق جديدة، كما اهتمت بدراسة حقوق الإنسان الرقمية ومدى ملاءمة الحقوق التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت وعلى الإنترنت ومدى تكافؤ المعياري بين خارج الإنترنت والإنترنت وتوصلت إلى أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الفضاء السيبراني أصبح فريضة مقبولة وأنها امتداد تلقائي لحقوق الإنسان غير المتصلة بالإنترنت وذلك لأن الفضاء الإلكتروني يمثل بيئة تفاعلية مختلفة إلى حد كبير عن حقوق الإنسان في الواقع وتتطلب تطوير معاهدات ومعايير جديدة لحقوق الإنسان الرقمية والتي لا يتم تغطيتها بشكل كافي أو فعال في حقوق الإنسان التقليدية.

أما دراسة (NASTIĆ, Maja:2021) فسلطت الضوء على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظورين أحدهما يشير إلى البعد الجديد لحقوق الإنسان القائمة والآخر يتعلق بظهور

حقوق الإنسان الرقمية وعلاقتها برقمنة الدستور بشكل تدريجي، وتوصلت إلى أن العصر الرقمي يجلب تغيرات سريعة وان النظام القانوني غير قادر على متابعته لذلك فهناك حاجة للدور الحاسم للمحاكم الدستورية في سد الفجوات بين الدولة المعيارية والفعلية، وأكدت على ضرورة عمل البرلمانات الوطنية في جميع انحاء العالم بشكل متزايد لتطوير مناهج معيارية معقدة للقضايا المتعلقة بالإنترنت، كما اعتبرت أن اعتماد Marco Civil في عام ٢٠١٤م يعتبر نوعًا من الدستور الرقمي.

واهتمت دراسة (عبد العزيز، هاشم: ٢٠٢١م) بدراسة حقوق الإنسان الرقمية كمتطلب للتحول الرقمي الأمن والتي أكدت على أن حقوق الإنسان الرقمية أصبحت أحد المطالب المهمة التي فرضها الإعلام في عصر الفضاء الافتراضي، ومع بداية ٢٠٢٠م دخلت المنصات العالمية في مواجهة حادة مع المستخدمين في ظل تزايد مخاطر انتهاك الخصوصية وارتفاع المطالب بحقوق الإنسان الرقمية التي تحميهم من استغلال بياناتهم لصالح المعلنين، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم التحديات التي تواجه حقوق الإنسان الرقمية ترجع إلى (الأساليب الاستبدادية التي ينتج عنها توقف شبكة الإنترنت، والمراقبة على الاتصالات الإلكترونية، والرقابة على المحتوى الرقمي للمنشور، ضعف الوعي بالحقوق الرقمية؛ حيث يفتقر بعض المستخدمين الوعى بالحقوق الرقمية).

بينما ركزت دراسة (أبو جعفر، أحمد: ٢٠٢٠م) على أهمية حماية الخصوصية كحق من حقوق الإنسان أثناء جمع الادلة الرقمية، واستخدم الباحث المنهج التحليلي والمقارن لتحليل النصوص القانونية ومناقشتها ومقارنة التشريعات الوطنية في مجال الحق في الخصوصية، وتوصلت الدراسة إلى أنه تم إصدار القانون رقم ١٦ لعام ٢٠١٧م بشأن الجرائم الإلكترونية ومن ثم القرار بقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨م والمعدل للقرار السابق بهدف إضفاء المزيد من الحماية لحقوق الإنسان الفلسطيني في الخصوصية، كما أوصت الدراسة بضرورة مواكبة المشرع الفلسطيني لقوانين العقوبات الحديثة والتي تساير المستجدات التي حصلت في مجال مكافحة جريمة تكنولوجيا المعلومات وكيفية التعامل معها.

أما دراسة (عيسي، محمد: ٢٠٠٠م) فسعت للوقوف على الأساليب الإجرائية التي يستخدمها عالم اللغة في تحقيق النصوص إلى أصحابها المحتملين في حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في ظل القانون الدولي وذلك باستخدام منهج التحليل السردي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: كل ما ينشر في الفضاء الإلكتروني هو عبارة عن ملكية فكرية ولا يجوز استغلالها بأي شكل من الأشكال إلا بترخيص من مالكها، تشكل صناعة المحتوى الرقمي والبرمجيات والبيانات وملحقاتها أغلب عمليات التبادل التجاري والاستثماري في العالم وعليه فإن ذلك يتطلب بيئة مواتية للإبداع الفكري وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا إذا كفلت ضمانات قانونية للمؤلفين من جانب ولمستخدمي الإنترنت من جانب آخر يضمن حقوقهم في حال الاعتداء عليها أو بالأحرى تمنع الاعتداء من أساسه، كما أوصت بضرورة تأمين الحماية اللازمة للإبداع الفكري خصوصًا في المجال الرقمي لسهولة أعمال القرصنة وصعوبة تتبع مرتكبيها.

واختبرت دراسة (الناصري، خلفان: ٢٠١٩م) مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الحقوق الرقمية لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي (٢٠١١) بمدارس سلطنة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن التأثير جاء بدرجة منخفضة في محور الخصوصية ومحور الأمن الإلكتروني، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى التأثير لصالح الذكور.

أما دراسة (Bassini,Marco:2019) فسعت للتعرف على التحول في نموذج حماية الحقوق الأساسية على الإنترنت وكيف نجعل الحقوق الأساسية قابلة للنفاذ في العالم الرقمي وكيف تؤثر مهمة الموازنة بين الحقوق والحريات المتضاربة على الوضع القانوني من مزودي خدمة الإنترنت، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لحماية القاصرين من المحتوى الذي قد يضر بنموهم البدني أو العقلي أو الأخلاقي بالإضافة إلى عامة الجمهور من المحتوى الذي يشتمل على التحريض على العنف والكراهية أو من المحتوى الذي يشتمل على الرقابية أو متعلقة باستغلال الأطفال في مواد إباحية وغيرها، وأوصت الدراسة بضرورة توفير تدابير مخصصة تمارس مزيدًا من الضغط على مزودي خدمة الإنترنت وتحدث تحديات مهمة في حماية الحقوق الأساسية.

في حين تطرقت دراسة (بني عزة، محمد: ٢٠١٩م) للبحث في سبل حماية الحق في الحياة الخاصة في إطار الفضاء الرقمي والتعرف على الانتهاكات الماسة بالحق في الحياة الخاصة على شبكة الإنترنت والتعرض لطرق حمايتها، والوقوف على الاستثناءات الواردة على حماية هذا الحق في البيئة الرقمية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

من أهم المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة في البيئة الرقمية هي إتاحة المعلومات الشخصية عبر الشبكة باعتبارها وسيلة لتجميع وتخزين البيانات الشخصية للأفراد نظرًا لوجود بنوك معلومات وقواعد تخص قطاعًا معينًا أو تخصصات محددة، كما تعتبر تقنية (Cookies) من أهم المخاطر التي يمكن أن تعترض الحياة الخاصة على شبكة الإنترنت؛ حيث تحتفظ بنسخة من بيانات المستخدم أثناء زيارته لأحد المواقع.

وكذلك دراسة (ليطوش، دليلة: ٢٠١٩م) التي تبحث في سبل الحماية القانونية للحق في الخصوصية الرقمية للمستهلك الإلكتروني والتعرف على صور الاعتداء على هذا الحق في ظل المعاملات التي يقوم بها المستهلك على شبكة الإنترنت والتي تتطلب معلومات تتعلق بحياة الأفراد الخاصة وأرقام حساباتهم وغيرها من المعلومات التي قد يسيء استغلالها سواءً بطريق مشروع أو غير مشروع، وقد تناولت الدراسة تحليلاً للتشريعات القانونية الداخلية للجزائر لحماية هذا الحق، وأسفرت النتائج عن أن المشرع الجزائري كان واضحًا في فرض حماية لخصوصية المستهلك الرقمي في الدستور الجزائري، كما أخضع هذه الحماية للنصوص العقابية والإجرائية وبالرغم من ذلك يبقي قاصرًا في توفير النصوص الفاعلة التي تواجه التقنية الحالية التي يتعامل بها المعتدي في مواجهة المستهلك الإلكتروني وخصوصياته وفي مواجهة الدولة والحكومات خاصة عندما يتعلق الأمر بالاعتداءات من أشخاص خارج الوطن.

واهتمت دراسة (طارق، أحمد: ٢٠١٨م) بالتأصيل القانوني لفكرة المواطنة في ضوء مبادئ القانون المدني والتطورات التكنولوجية المعاصرة (المواطنة وحقوق الإنسان الرقمية) واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وتوصلت إلى أن الحقوق الرقمية تتصف بالخصائص ذاتها التي تميز الإنسان بالحقوق التقليدية التي يجب أن يتمتع بها في الواقع، فهي حق لجميع البشر ولا يجوز التمييز بينهم بشأنها، وأن الحق الرقمي يمثل امتدادًا لحقوق الإنسان التقليدية وتطبيقًا لها في المجال الإلكتروني.

بينما حاولت دراسة (Rocha Souza, Renato: 2018) إلقاء الضوء على الجوانب التقنية التي الخلتها ظاهرة البيانات الضخمة وخوارزميات التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وبعض التهديدات التي تعاني منها الحقوق الرقمية، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أبرز التهديدات التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان الرقمية هي الجهل العام بهذه القضايا، كما أكدت ضرورة توفير جدول ملائم للأعمال التعليمية تساهم في محو الأمية الرقمية الجديدة وابراز أهمية المعرفة بالحقوق المستقبلية والرقمية في ظل تنوع الإنتاج الثقافي البشري والذي يصعب فيه التحكم في المعلومات.

وساهمت دراسة (الشريف، رشا: ٢٠١٥م) في التعرف على دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم حقوق الإنسان الرقمية الواردة في العهد الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان السياسية، كما قدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لتفعيل دور شبكات التواصل الاجتماعي بالجامعة لدعم حقوق الإنسان الرقمية، وقد تم التطبيق على عينة من الكليات الأدبية والعلمية من مستخدمي صفحات الفيس بوك قوامها (٦٤ مفردة) مقسمين بالتساوي إناتًا وذكورًا وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

أن استخدام الفيس بوك يؤدي دورًا كبيرًا في معرفة الحقوق السياسية بنسبة ٢٥٠٦٪ وفقًا لإجابات المبحوثين، ويرى ٢١.٩٪ أن الفيس بوك يؤدي دورًا متوسطًا في المعرفة بهذه الحقوق، وتمثلت أهم أدوار الفيس بوك في دعم حقوق الإنسان الرقمية من خلال (الحشد في المشاركة في الانتخابات وتكوين أحزاب في الترتيب الأول يليه (الحشد الجماهيري).

في حين كشفت دراسة (العوضي، بدرية: ٢٠١٥م) عن الضمانات الدولية والإقليمية لحماية الحق في الخصوصية، وتوصلت الدراسة إلى أن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة عن الأمم المتحدة لسنة ١٠٢٨م تضمنت تعديل المسار القانوني في العصر الرقمي وكان أبرزها مواجهة أوجه القصور في الأنظمة القانونية الوطنية، حيث ينبغي على الدول أن تتخذ خطوات لمعالجتها بوسائل متنوعة منها اعتماد إطار تشريعي واضح وشامل وغير تمييزي، واتخاذ خطوات لضمان وجود نظم وممارسات رقابة فعالة ومستقلة مع الاهتمام بحق ضحايا الاعتداءات على الحقوق الأساسية للإنسان ومنها الحق في الخصوصية الرقمية لتحقيق الإنصاف والعدالة.

وقدمت دراسة (Chih-Ta Yen1, Horng-Twu Liaw2 and Nai-Wei Lo: 2012) نموذجًا لإدارة الحقوق الرقمية للحفاظ على خصوصية المستخدم وتحقيق شفافية الاستخدام ودعم التوزيع الفائق واعتبار هذا النموذج أحد الحلول لوضع نظام متكامل لإدارة الحقوق الرقمية؛ حيث يعتمد على

تطوير مجموعة شاملة من الوظائف لمعالجة البيانات، وفيه تم تحديد أربعة أدوار في نموذج إدارة الحقوق الرقمية العام: منتج المحتوى الرقمي، وموزع المحتوى، ووسيط ترخيص المحتوى، ومستهلك المحتوى على أساس تدفق النموذج، يقوم منتج المحتوى أولاً بتشفير محتوياته الرقمية ونقل المحتويات المشفرة إلى موزعي المحتوى، المسئولين عن الإعلان والترويج للمحتويات الرقمية المحمية. يحتاج منتج المحتوى أيضًا إلى إرسال ترخيص المحتوى المقابلة إلى وسطاء الترخيص، الذين يبيعون تراخيص المحتوى المقابل. للمستهلكين. لاحظ أنه يتم تخزين مفتاح فك التشفير لمحتوى رقمي محمي في ترخيص المحتوى المقابل. لذلك، بمجرد قيام المستهلك بتنزيل محتوى رقمي مشفر من موزع محتوى، يتعين على المستهلك شراء الترخيص المقابل للمحتوى الذي تم تنزيله من وسيط ترخيص لفك تشفير المحتوى الذي تم شراؤه. المفتاح الموجود في الترخيص، قبل أن يتمكن المستهلك من استخدامه وتشغيل المحتوى الذي تم شراؤه. بعد تلقي مدفوعات من المستهلكين، يقوم وسطاء الترخيص بخصم رسوم المعالجة الخاصة بهم قبل تحويل المدفوعات إلى منتجى المحتوى.

وركزت دراسة (غيطاس، جمال: ٢٠١١م) على حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات، وتوصلت إلى: بالرغم من الأهمية الكبرى لكل الاجتهادات وما قدم من تفسيرات لحقوق الإنسان الرقمية فلا تزال بينها وبين حقوق الإنسان التقليدية مسافة واضحة من حيث القوة والرسوخ والفهم والاحترام، لذلك فهذه الاجتهادات تحتاج لمزيد من النضج والتوسع والإضافة والتحديد حتى تحظى بدرجة من الاستقرار والقبول والتوافق العالمي، ثم تخرج في صورة إعلان عالمي جديد يضاف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

التعليق على الدراسات السابقة وكيفية الاستفادة منها: أولاً: الدراسات الخاصة بالسلوك الرقمي:

ندرة الدراسات العربية والمصرية الخاصة بدراسة السلوك الرقمي المعتاد للمستخدمين في التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام، مقابل اهتمام الدراسات الأجنبية بدراسة هذا السلوك وتوصيفه كما في دراسة , Alicia; M. Richer, Alicia; M. Richer, Linda; Doyle Lynch, Amanda; M. Grossman, Jennifer Charmaraman, Linda; Doyle Lynch, 2016:)، Alicia; M. Richer, Amanda; M. Grossman, Jennifer: 2022) (Mitchel, Lisa وقطب، فاطمة: ٢٠١٨م)، في حين اهتمت بعض الدراسات بتوصيف السلوك الرقمي للمستخدمين حيال بعض القضايا وكيفية تعاملهم معها كما في دراسة (صالح، الأميرة سماح: ٢٠١١م) التي اهتمت بوصف السلوك الرقمي للأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس وفقًا لهشتاج علماء مصر غاضبون.

- أشارت نتائج معظم الدراسات إلى وجود سلوكيات رقمية غير مسئولة داخل بيئات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة كما في دراسة . Charmaraman, Linda; Doyle Lynch, Alicia; M. Grossman, Jennifer Charmaraman, Linda; Doyle Richer, Amanda; M. Grossman, Jennifer:2022) ودراسة (Lynch, Alicia; M. Richer, Amanda; M. Grossman, Jennifer:2022) في حين قدمت دراسة (دياب، أحمد:٢٠٢٦م) مدونة سلوك تنظيمي للعاملين بعد أن أسفرت نتائجها عن عدم وجود قواعد واضحة تحدد شكل السلوك الإيجابي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في بيئة العمل، بينما اختلفت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (قطب، فاطمة:٢٠١٨م)؛ حيث أكدت على ارتفاع السلوك الاتصالي الإيجابي للمبحوثين مقابل السلوك السلبي.
- اختلفت الفئات التي تناولتها الدراسات الخاصة بالسلوك الرقمي فقد طبقت على فئات متنوعة منها الأطفال والمراهقين كما في دراسة , Cebollero-Salinas, Ana; Cano-Escoriaza, منها الأطفال والمراهقين كما في دراسة (القطب المصري بدراسة (قطب، فاطمة:٢٠١٨م) والشباب المصري بدراسة (قطب، فاطمة:٢٠١٨م) والسلوك الرقمي لفئة الموظفين كما في دراسة , الاكاديميين من أعضاء هيئة التدريس في دراسة (Paul: 2021)، (دياب، أحمد:٢٠٢١م) والسلوك الرقمي للأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس في دراسة (صالح، الأميرة سماح:٢٠٢١م).
- تنوعت أدوات جمع البيانات في الدراسة الخاصة بالسلوك الرقمي ما بين الاعتماد على أداة الاستقصاء كما في دراسة (Orejudo, Santos: 2022 (Orejudo, Santos: 2022)، وتحليل المنشورات عبر مواقع التواصل الاجتماعي كما في دراسة (صالح، الأميرة سماح: ٢٠٢١م)، والاعتماد على المقابلة عبر محادثات Pasquini, Laura; William Eaton, Paul: 2021) الاجتماعات عن دراسة (دياب، أحمد: ٢٠٢١م)، والجمع بين أداتين (الاستقصاء، مجموعات النقاش البؤرية) في دراسة (قطب، فاطمة: ٢٠١٨م).

ثانيًا: الدراسات الخاصة بحقوق الإنسان الرقمية:

- اتفقت جميع الدراسات على أهمية حقوق الإنسان الرقمية واعتبارها من أهم الموضوعات التي لا غنى عنها لتنظيم علاقات المستخدمين وحمايتهم داخل الفضاء السيبراني، وأنها امتداد طبيعي لحقوق الإنسان الأصلية.
- قدمت معظم الدراسات وصفًا لحالة الدساتير والتشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان الرقمية في مجتمعات مختلفة (عبد الصادق، عادل: ٢٠٢٢م).

- (Chih-Ta في حين قدمت دراسة (Bassini,Marco:2019) (NASTIĆ, Maja:2021) (Chih-Ta نموذج لإدارة الحقوق الرقمية. Yen1, Horng-Twu Liaw2 and Nai-Wei Lo: 2012)
- أكدت معظم النتائج ضرورة توفير نظام قانوني دولي قادر على حماية حقوق الإنسان الرقمية في ظل الإعلام الرقمي يحمل طابع الإلزام أسوة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان الأصلية كما في دراسة (Kartashkin, V.A. :2022)، (آل سعود، عوضي: ٢٠٢٢م)، (The mages)، (آل سعود) (Bassini, Marco: 2019) (Dafna; Shany, Yuval: 2021)
- تناولت العديد من الدراسات حقوق الإنسان الرقمية بشكل مجمل كما في دراسة (عبد الصادق، عادل: ٢٠٢٢م)، (Shpoliansky, Dafna; Shany, Yuval:2021)، وعادل: ٢٠٢٢م)، (Renato: 2018)، (الشريف، رشا: ٢٠١٥م)، في حين اهتمت بعض الدراسات بتناول أحد الحقوق الرقمية منفصلاً كما في دراسة ((أبو جعفر، أحمد: ٢٠٢٠م) ودراسة (ليطوش، دليلة: ١٩٠١م) ودراسة (مكاوي، محمد: ٢٠٢٠م)، (العوضي، بدرية: ١٠١٥م) حيث ركزت هذه الدراسات على الحق في الخصوصية، في الوقت الذي اهتمت فيه دراسة (عيسي، محمد: ٢٠٢٠م) بالحق في الملكية الفكرية، بينما اهتمت دراسة (آل سعود، عوضي: ٢٠٢٢م) بالحق في حرية الرأي والتعبير.
- استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي الوثائقي والتحليلي كما في دراسة (آل سعود، عوضي: ۲۰۲۲م)، (طارق، أحمد: ۲۰۱۸م)، والمنهج التحليلي المقارن كما في دراسة (أبو جعفر، أحمد: ۲۰۲۰م).
- لم تحدد معظم الدراسات الأدوات المستخدمة لجمع البيانات فيما عدا بعض الدراسات التي أوضحت اعتمادها على الاستقصاء كما في دراسة (الناصري، خلفان: ٢٠١٩م)، (الشريف، رشا: ٥٠٠١م)، وتحليل التشريعات كما في دراسة (ليطوش، دليلة: ٢٠١٩م)، وأداة تحليل مضمون كما في دراسة (الكوع، معين؛ أبو الحسن، حلا: ٢٠٢٢م).
- تم الاستفادة من الدراسات السابقة في البناء الفكري والمنهجي للدراسة الحالية حيث ساهمت في بلورة فكرة البحث وصياغة المشكلة البحثية وتحديد الأدوات المنهجية المناسبة، كما ساعدت في تفسير نتائج الدراسة الحالية في ضوء ربطها بما قدمته الدراسات السابقة من نتائج.

الفروض:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة استخدام للشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي
 وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

- ٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية.
 الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.
- ٤- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للمتغيرات الديمغرافية (النوع طبيعة الدراسة).
- ٥- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل
 الاجتماعى وفقًا للمتغيرات الديموجرافية (النوع طبيعة الدراسة).
- ٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف الموقع المفضل.

الإطار المعرفي: (السلوك الرقمي وحقوق الإنسان الرقمية):

السلوك: كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد سواءً كانت ظاهرة أم غير ظاهرة (عباس، حوراء؛ السلطاني، كرماش:٢٠١٦م).

أما السلوك الرقمي (إجرائيًا): فتقصد به الباحثة كل التصرفات والإجراءات والممارسات التي يقوم بها المستخدم في الفضاء السيبراني أثناء استخدامه للتطبيقات والمواقع المختلفة، ومدى التزامه في هذا السلوك بحماية بياناته من التهديدات والتجاوزات والاعتداء الرقمي سواء على نفسه أو غيره من المستخدمين.

أنماط السلوك الرقمي: وقد تم تقسيم السلوك الرقمي إلى سلوك مسئول رقمي وهو السلوك الملتزم بممارسة فعلية لحقوق الإنسان الرقمية واتخذ إجراءات إيجابية لحمايتها.

أنماط السلوك غير المسئول: وهو السلوك لغير الملتزم بممارسة فعلية لحقوق الإنسان الرقمية ولم يتخذ الإجراءات الإيجابية لحمايتها.

حقوق الإنسان الرقمية:

حقوق الإنسان الرقمية هي امتداد لحقوق الإنسان المستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م ومنسجمة مع مضامين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام ١٩٦٦م، حيث إن معظم القرارات الدولية بهذا الصدد نصت على أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي يجب حمايتها أيضًا على الإنترنت.

تعتبر الحقوق الرقمية جزءًا من حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الإعلام الرقمي واستخدامه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب والأجهزة الإلكترونية وشبكات الاتصال واستخدامها (wikipidia). ويتعلق هذا المصطلح بحماية وإعمال الحق في السرية وحرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وخصوصًا شبكة الإنترنت التي يعتبر الوصول إليها حقًا يجب أن تكفله قوانين الدول المتعددة (wikipidia).

العدد الثالث والأربعون - مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط (EPRA) www.epra.org.eg

وبعرفها (عفيفي، طارق: ٢٠١٨م) بأنها حقوق يقررها القانون أو الشرع، للإنسان أيًّا كان نوعه أو عمره أو أصله تكفل له الاستفادة والتمتع بثمار التقنية الحديثة في المجال الرقمي (المعلوماتي) على نحو عادل ومتكافئ مع غيره ودون أن يخل ذلك بكرامته الإنسانية أو يمس حريته، وبخاصة عند استخدامه للنظم المعلوماتية المفتوحة وشبكات الاتصال الرقمية.

ظهرت هذه الحقوق في ظل ما فرضته البيئة الرقمية من تغيرات في فكر وممارسة حقوق الإنسان عبر البيئة الرقمية إذ تعتبر وليدة لهذا العصر وهو ما جعلها حقوقًا أساسية ينظر الأهمية توافراها وتتطلب تشريعات خاصة لحمايتها من الانتهاك، إذ فرضت طبيعة وضخامة الاستخدام تجاوزات وانتهاكات جعلتنا في حاجة إلى توافر تشريعات تحمى هذه الحقوق:

ومن أبرز هذه الحقوق:

الحق في الاستخدام الرقمي (الوصول الرقمي)

ويعتبر هذا الحق من الحقوق الجوهرية والتي تنطلق منها فكرة الحقوق الرقمية، بحيث يشير هذا الحق إلى تمكين كل شخص أو مستخدم من الوصول إلى الإنترنت واستخدام وسائط النقل الرقمية، ويعتبر أي تقييد أو منع من استخدام الإنترنت انتهاك لجوهر حقوق الإنسان الرقمي.

ويحظى الحق في الوصول للإنترنت، باعتراف واسع النطاق لكونه حاجة إنسانية أساسية، فالإنترنت أصبح ركناً يمكننا من تشارك المعرفة واكتسابها عبر منصاته المختلفة، والتشبيك الاجتماعي، والتنظيم السياسي، والمشاركة في الاقتصاد والتنمية. إذ ينظر إلى هذا الحق على أنه وسيلة يطالب من خلالها الأفراد والجماعات بالمشاركة في مؤسسات الاتصال في مجتمعاتهم في عالم يتعرض بشكل متزايد للتأثيرات التكنولوجية (القيسي، حنان: ٢٠٢٢م) وهو حق إيجابي على الدولة أن تتحمل مسئولية توفير موارده حتى تمكن الأفراد والجماعات من ممارسته بشكل عادل ومتساو (Birdsall, William: 2019)

وقد تم وضع ميثاق حقوق الإنترنت على يد جمعية الاتصالات المتقدمة في ورشة عمل حقوق شبكة الإنترنت في جمعية الاتصالات المتقدمة بأوروبا، والتي تم عقدها في براغ، في فبراير عام ٢٠٠١م. وهذا الميثاق يقوم على ميثاق الاتصالات الشعبي وهو يهدف إلى تطوير سبع أفكار رئيسية، هي: الوصول إلى الإنترنت للجميع، وحرية التعبير وحرية التنظيم، والوصول إلى المعارف والتعليم المشترك والتأليف - البرمجيات مفتوحة المصدر المجانية وتطوير التقنيات، والخصوصية والمراقبة والتشفير، وحوكمة الإنترنت، وحماية الوعي واعمال الحقوق. وتذكر جمعية الاتصالات المتقدمة أن القدرة على مشاركة المعلومات والتواصل بحربة باستخدام شبكة الإنترنت أمر ضروري من أجل إعمال حقوق الإنسان على النحو المجسد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الحق في الخصوصية الرقمية:

تعرف على أنها وصف لحماية البيانات الشخصية للفرد والتي يتم نشرها وتداولها من خلال وسائط رقمية وتتمثل البيانات الشخصية في البريد الإلكتروني، والحسابات البنكية والصور الشخصية ومعلومات عن العمل والمسكن وكل البيانات التي نستخدمها في تفاعلنا على الإنترنت أثناء استخدامنا للحاسب الآلي أو التليفون المحمول أو أي من وسائل الاتصال الرقمي بالشبكة العنكبوتية. (سعد، محمد:٢٠٢٢م)

ولذا فهي تتطلب من الأفراد التحكم في دورة المعلومات المتعلقة بهم التي يتداولها الأفراد من خلال حساباتهم الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو الهاتف المحمول أو أي وسيلة من وسائل النقل الرقمية والتي غالبًا ما يتنازل عنها الأفراد مقابل الوصول لبعض التطبيقات المجانية، بالإضافة إلى انتهاك شركات الاتصال العملاقة لبيانات مستخدميها وتداولها لصالح بعض الشركات والقطاعات التجارية وهو ما يمثل انتهاكًا سافرًا لخصوصية المستخدم واستخدام بيانات دون الرجوع له في بعض الأوقات أو بمقايضته للحصول على خدمة أو تطبيق.

ويمكن تمثيل انتهاك الخصوصية الرقمية في نوعين أساسيين المراقبة والاختراق (مكاوي، محمد: ٢٠٠٢م)، وتبرز اتفاقية بودابست وهي الاتفاقية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية عام ٢٠٠١م تجريم الاعتداء على الخصوصية الرقمية من خلال موادها المختلفة والتي تم توضيحها في نص المادة الثانية والتي ألزمت الدول باتخاذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لتجريم الفعل التالي في قانونها الوطني "إذا ما ارتكب عمدًا وبغير حق النفاذ الكامل أو الجزئي إلى نظام كمبيوتر ويجوز لطرف أن يستلزم أن ترتكب الجريمة عن طريق مخالفة التدابير الأمنية بنية الحصول على بيانات الكمبيوتر أو بأي نية غير صادقة أخرى أو ارتباط بنظام كمبيوتر متصل بنظام حاسوبي آخر، كما أوضحت وتضمنت (٤) ضرورة تجريم إتلاف بيانات حاسوبية أو حذفها أو إفسادها أو تعديلها أو تدميرها.

الحق في التخفي الرقمي (الهوية الرقمية):

يتجسد هذا الحق في حق كل فرد متواجد على الشبكة العنكبوتية التخفي بحيث لا يكون مجبرًا على الإفصاح عن هويته الرقمية بشرط ألا يتعارض ذلك مع النظام العام أو حريات وحقوق الآخرين، ويحتاج وفقًا لرؤية الأمم المتحدة التخفي وإخفاء الهوية في الاتصالات الرقمية حماية قوية لصون حق الأفراد في ممارسة حريتهم في الرأي والتعبير خاصة في ظل التواجد في عالم تسفر فيه المراقبة الجماعية والمحددة الهدف والهجمات الرقمية على الأفراد والمجتمع المدني والتحرش بأفراد الفئات الضعيفة ومجموعة متنوعة كبيرة من الآراء والتعابير الرقمية عن تداعيات خطيرة، بما في ذلك الاحتجاز والاعتداءات البدنية بل (https://www.ohchr.org/ar/stories/2015/07/human-rights-encryption-and-anonymity-

وقد كفل الإعلان الأوروبي لحرية الاتصال على شبكة الإنترنت ٢٠٠٣م احترام إرادة مستخدمي الشبكة في عدم الكشف عن هويتهم استنادًا إلى نص المبدأ السابع منه والتي جاء فيها أنه ينبغي على

الدول الأعضاء احترام إرادة مستخدمي الإنترنت في عدم الكشف عن هوبتهم وذلك لضمان حمايتهم من المراقبة على الشبكة ولتعزيز حربة التعبير عن المعلومات والأفكار، كما أعطت للدول في المادة (٧) اتخاذ الإجراءات الضرورية لتتبع بعض المسئولين عن الأفعال الإجرامية في حالة كانت إخفاء الهوية سببًا لحدوث بعض التجاوزات أو الإضرار بالغير. (بن عزة، محمد:٢٠١٩م)

الحق في النسيان الرقمي:

حق الشخص في السيطرة والتحكم في أية معلومات ذات طابع شخصي تخصه وفقًا لهذا التعريف فإن الفرد له الحق في أن يحتفظ طوال حياته بالسيطرة على ذكرباته الرقمية والتصرف فيها في أي وقت يربده والقيام بمحوها جزئيًا أو كليًا (الزبن، بو خلاط: ٢٠١٧م)

وبُقصد بهذا الحق أن يكون لكل فرد متواجد على شبكة الإنترنت بالحق في تعديل أو تغيير أو مسح أو سحب كافة البيانات أو المعلومات التي تخصه عبر وسائط النقل الرقمية دون أن يتعارض ذلك مع حقوق الغير أو النظام العام خاصة وأن المستخدم يفقد السيطرة على معلوماته الشخصية بمجرد نشرها أو في أوقات كثيرة تكون مغلوطة نتيجة لنشرها من قبل الآخرين.

قد نصت المادة ١٧ في اللائحة العامة لحماية البياناتGDPR

(General Data Protection Regulation) أنه يحق لصاحب البيانات أن يحصل من المتحكم على محو البيانات الشخصية المتعلقة به، أو بها دون تأخير لا داعى له ويجب على المراقب أن يمسح البيانات الشخصية دون تأخير لا داعي له ينصب التركيز الرئيس للاتحاد الأوروبي على حماية البيانات في البيئة الرقمية. حيث إنه بعد مفاوضات طويلة، تم اعتماد حزمة حماية البيانات التي تتكون من لائحة وتوجيهات في عام ٢٠١٦م ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠١٨م والتي تحتوي على "الحق في النسيان"، الذي يسمح للمواطنين بالحصول على إزالة بيانات شخصية معينة من محركات البحث، والتي لا تهم (Benedek ,W: 2019). الجمهور

ويتطلب وفقًا لهذا الحق التزام المواقع الإلكترونية ومحركات البحث بعدم حفظ تلك البيانات لمدة تتجاوز الهدف التي جُمعت لأجلها وأن يحترموا حقوق الأفراد في نسيان بياناتهم الشخصية، وقد أوردت اللجنة الوطنية الفرنسية للمعلوماتية والحربات تعربفًا حول الحق في النسيان الرقمي على أنه "الحق الذي يخول صاحبه مُكنة السيطرة من حيث الزمان على بياناته الشخصية بغية الحصول على حذفها أو محوها عندما يرغب في ذلك.

الحق في تقييد المعالجة:

هذا يعني أنه يمكن للفرد أن يحد من الطريقة التي تستخدم بها المؤسسة بياناته. ويعد بديلاً لطلب محو البيانات (النسيان الرقمي) حيث يحق للأفراد تقييد معالجة بياناتهم الشخصية عندما يكون لديهم سبب معين لرغبتهم في التقييد. قد يكون هذا بسبب وجود مشكلات لديهم مع محتوى المعلومات التي تمتلكها المؤسسة أو كيفية معالجة بياناتهم. في معظم الحالات، لا تتم مطالبة المؤسسة المعنية بتقييد البيانات الشخصية للفرد إلى أجل غير مسمى، ولكنها ستحتاج إلى فرض التقييد لفترة زمنية معينة. هذا ما نصت عليه المادة ١٨ في اللائحة العامة لحماية البيانات اللائحة العامة لحماية البيانات عددًا من نظم المعالجة المختلفة التي يمكن استخدامها لتقييد البيانات، مثل: نقل البيانات مؤقتًا لنظام معالجة آخر، جعل البيانات غير متاحة للمستخدمين؛ أو إزالة البيانات المنشورة مؤقتًا من موقع ويب (الكوع، معين؛ هاشم، حلا: ٢٠٢٢م).

الحق في حرية التعبير الرقمية:

ويخضع هذا الحق لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تحت باب الحق في حرية التعبير عن الرأي، ويقتضي هذا الحق في ممارسة كل شخص لحقه في التعبير عن رأيه دون أن يتعارض ذلك مع حقوق وحريات الغير أو النظام العام، وتعتبر حرية التعبير الرقمية من أسمى الحقوق التي نادت بها القوانين والتي يجب العمل على حمايتها ورعايتها نظرًا لما يتعرض له هذا الحق ويخضع هذا الحق لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تحت باب الحق في حرية التعبير عن الرأي، ويقتضي هذا الحق في ممارسة كل شخص لحقه في التعبير عن رأيه دون أن يتعارض ذلك مع حقوق وحريات الغير أو النظام العام، وتعتبر حرية التعبير الرقمية من أسمى الحقوق التي نادت بها القوانين والتي يجب العمل على حمايتها ورعايتها.

وقد تم ترسيخ هذا الحق في إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS) التي انعقدت تحت رعاية الأمم المتحدة (UN) عام ٢٠٠٣م وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومات والشركات وممثلي المجتمع المدني حيث يشير إعلان القمة العالمية حول مجتمع المعلومات بشكل خاص إلى أهمية حق حرية التعبير في "مجتمع المعلومات مؤكدًا على أن للجميع الحق في حرية الرأي والتعبير، كأساس ضروري لمجتمع المعلومات، وكما هو موضح في البند ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هذا الحق يشتمل على الحرية في تبني الآراء بدون تدخل، بالإضافة إلى الحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها عبر أية وسيط بغض النظر عن الحدود. ويعد الاتصال عملية اجتماعية جوهرية، وحاجة بشرية أساسية، كما أنها تعد بمثابة الأساس لكل المنظمات الاجتماعية. وهو أمر مركزي في مجتمع المعلومات. ويجب أن تتاح الفرصة للجميع في كل مكان للمشاركة، ويجب ألا يتم استثناء أي شخص من الامتيازات التي يوفرها مجتمع المعلومات".

كما اهتم الإعلان المشترك بشأن حرية التعبير والإنترنت في ١ يونيو ٢٠١١م "مبادئ عامة بشأن كيفية إدارة الإنترنت" والذي جدد تأكيده عن مواقف أخرى سبق اعتمادها، بما في ذلك ما يتعلق بالمسئولية عن تصفية المحتوى وعرقلة الوصول والوساطة والمسئولية المدنية والجنائية. كما قدمت مبادئ توجيهية بشأن حياد الشبكة، مشيرة إلى أنه ينبغي ألا يكون هناك "تمييز في معاملة بيانات الإنترنت

وحركة البيانات، استنادًا إلى الجهاز والمحتوى والمؤلف والمنشأ أو وجهة المحتوى أو الخدمة أو التطبيق".

- الحق في التشفير:

أكد تقرير الأمم المتحدة بموجب القرار الأممي الأول الصادر بشأن تعزيز حق الخصوصية الرقمية حول الحق في التشفير باعتباره أهم حق لحماية حرية الرأي والتعبير في العصر الرقمي، ويُقصد بالحق في التشفير على أنه استخدام رموز أو إشارات غير متداولة فتصبح بمقتضاها المعلومات المرغوب في تحويرها أو إرسالها غير قابلة للفهم من جانب الغير، ويُعرَف التشفير في الأمن الإلكتروني بتحويل البيانات من تنسيق قابل للقراءة إلى تنسيق مشفر. لا يمكن قراءة البيانات المشفرة أو معالجتها إلا بعد فك تشفيرها.

- الحق في الأمن الرقمي:

يشير حق الأمن الإلكتروني إلى كيفية استخدام شبكة الإنترنت استخدام فعال، بدون التعرض لأي تهديدات أو مخاطر أو مراقبة تهدد خصوصية وسرية المعلومات (سعد، محمد: ٢٠٢٢م) ويتضمن بذلك حماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات والجرائم الرقمية عن طريق مجموعة من التقنيات المستعملة لحماية سلامة الشبكات والبرامج والبيانات من الهجوم والضرر والولوج غير المصرح به، الذي يسهل الوصول إلى المعلومات الحساسة أو تغييرها أو تدميرها في بعض الأوقات.

- حق الحصول على المعلومات:

يعتبر حق الحصول على المعلومات من أبرز سمات ومعالم الثورة الرقمية، حيث إن عالم الإنترنت وضع فرصًا متساوية أمام جميع البشر من حيث الوصول إلى الإنترنت وإمكانية اقتناء وسائل النقل الرقمية؛ لذا فإن حق الحصول على المعلومات هي أحد حقوق الإنسان الرقمية وإن أي حرمان من الوصول إلى المعلومات يعتبر من قبيل انتهاك حق الإنسان في العصر الرقمي، ويعتبر حق الحصول على المعلومات حقًا من الحقوق والحريات الأساسية التي نصت عليها القوانين والدساتير.

- الحق في إدارة الحقوق الرقمية (الملكية الفكرية):

عبر عن هذا الحق بموجب نظام إدارة الحقوق الرقمية، ونظام إدارة الحقوق الرقمية هو نظام يهدف إلى حماية حقوق الملكية للوسائط الرقمية ويمنع إعادة التوزيع لغير المصرح به لها، ويكون الهدف الأساسي من إدارة الحقوق الرقمي هو منع القراصنة من الوصول إلى المحتوى الخاص بك، وتتبنى معظم الشركات والمؤسسات والحكومات العالمية نظام إدارة الحقوق الرقمية.

وتعد معاهدة (الويبو) أبرز المعاهدات التي اهتمت بحماية الملكية الفكرية على الإنترنت هذه المعاهدة لم تكن الأولى في المطالبة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية بل سبقها عدة اتفاقات ومعاهدات اهتمت بهذا الشأن، خاصة بعد تزايد الضغوط من المؤلفين والمبدعين بتوفير حماية أكبر لإنتاجهم الفكري، وقد سبقها معاهدة برين والتي تعد أولى الاتفاقيات المعنية بهذه الحقوق والتي تم

إبرامهما عام ١٨٨٦م وتم تعديل العديد من نصوصها للتوافق مع طبيعة متغيرات العصر (موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، إلا أن الدول لم تقتنع بالحماية التي قررتها اتفاقية برين، إذ كانت تبحث عن ضمانات أكثر فاعلية مما تضمنتها الاتفاقية، ثم تلاها اتفاقية (تربسو) هي أول اتفاقية جماعية أوردت نصًا خاصًا قضت بموجب القانون على حماية برامج الحاسب الآلي، وأن يكون في إطار حماية قوانين حق المؤلف، وتم اعتبار برامج الحاسب الآلي أعمال فنية وأدبية تخضع لنفس الضوابط.

أما معاهدة (الويبو) فتضمنت اتفاقيتين أطلق عليهما اتفاقيتا الإنترنت لأنهما توفران الحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عبر شبكة الإنترنت، وأبرمت المعاهدة سنة ١٩٩٦م، ودخلت حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٢م.

معاهدة (الويبو) بشأن حق المؤلف: وقد أشارت المعاهدة ضمنيًا إلى المصنفات الرقمية، دون تضمينها تعريفًا صريحًا لها، في المادة الثامنة منها عند حديثها عن حق المؤلف الحصري في استغلال مصنفه بأي طريقة كانت ومن ضمنها النشر الرقمي للمصنفات حيث نصت على أنه: "يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بالحق الاستئثاري في التصريح بنقل مصنفاتهم إلى الجمهور بأي طريقة سلكية أو السلكية، بما في ذلك إتاحة مصنفاتهم للجمهور بحيث يكون في استطاعة أي شخص من الجمهور الطالع على تلك المصنفات من أي مكان وفي أي وقت يختارهما أي فرد من الجمهور بنفسه....".

وفي المقابل حرصت المعاهدة على التأكيد بأن برامج وقواعد البيانات والحاسوب تعتبر من قبيل المصنفات الأدبية التي تتمتع بالحماية القانونية (عيسي، محمد: ٢٠٢٠م)، كما اهتمت معاهدة (الويبو) بشأن الأداء والتسجيل الصوتي: "يتمتع فنانو الأداء بالحق الاستئثاري في التصريح بالاستنساخ المباشر أو غير المباشر لأوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية، بأي طريقة أو بأي شكل كان"، فقد حاولت هذه المادة التصدي للمشكلات التي ظهرت في مدى اعتبار التثبيت على الدعامات الإلكترونية من قبيل النسخ، وما إذا كان التحميل ولو للحظات محدودة يعد أحد المصنفات على أجهزة المستخدم من قبيل الاعتداء على المصنفات محل الحماية، وإذا لزم الأمر فلا بد من الحصول على إذن مكتوب (جميعي، حسن: ٢٠٠٤م).

الحق في المعرفة الرقمية:

ويشير هذا الحق بحق كل مستخدم عبر شبكة الإنترنت بالمشاركة وإنشاء محتوى رقمي ومكتبات رقمية والحصول على تقييم بالإضافة إلى الكفاءة في التفكير الحاسوبي.

أبرز الاشكاليات التي تواجه حقوق الإنسان الرقمية:

1- عدم وجود تشريع دولي متكامل يضم كافة الحقوق الرقمية كما هو الحال في صياغة تشريعات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، بالرغم من وجود معاهدات وتشريعات دولية متعددة ومتنوعة لكنها منفصلة عن بعضها.

٢- ضعف الوعى لدى بعض الفئات المستخدمة لبيئة الإنترنت.

٣- تقييد بعض الحقوق من قبل بعض الحكومات.

٤- سيطرة شركات خاصة لشبكات التواصل الاجتماعي للبيانات الإلكترونية والتحكم فيها وإدارتها عبر الخوارزميات الإلكترونية.

نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة وصف موضوع أو مشكلة الدراسة وتقرير خصائصها وتحديدها تحديدًا كيفيًّا وكميًّا وهي بحوث تهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه بما يساهم في العمل على تطويره والوصول إلى استنتاجات وافية حول أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

منهج الدراسة:

في إطار التكامل المنهجي تعتمد الدراسة على:

١ - منهج المسح:

من أجل جمع وتصنيف وتحليل البيانات وذلك من خلال وصف ودراسة أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

٢- المنهج المقارن:

ويستخدم للمقارنة بين أنماط السلوك الرقمي وعلاقته بالمتغيرات الديمغرافية (السن - طبيعة الدراسة).

والمقارنة بين مفردات مجتمع الدراسة من الشباب الجامعي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وبين المتغيرات الديمغرافية (السن - طبيعة الدراسة) فيما يتعلق بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

مجتمع الدراسة:

ويتمثل مجتمع الدراسة في الشباب الجامعي بالجامعات المصرية من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي ممن تتراوح أعمارهم بين (١٨: ٢٢سنة).

عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على عينة عمدية بسيطة لما هو متاح من الشباب الجامعي بكلية التربية النوعية بجامعة بورسعيد من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بلغت (٢٥٠ مفردة)، وقد تم اختيار الكلية نظرًا لاختلاف طبيعة الدراسة بين أقسامها ولعقد مقارنة بين طلاب قسم الإعلام وباقي أقسام الكلية غير دارسي الإعلام لاستنتاج تأثير طبيعة دراسة الإعلام على نمط السلوك الرقمي وعقد مقارنة مع التخصصات الأخرى (التربية الفنية والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي، وتكنولوجيا التعليم)؛ حيث تم تمثيل كل قسم بسحب ٥٠ مفردة من مختلف الصفوف الأربعة.

أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على أداة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات من الشباب الجامعي للتعرف على أنماط السلوك الرقمي لديهم على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية. وقد قامت الباحثة بإعداد أدوات جمع البيانات في ضوء أهداف الدراسة، وقد اشتمل الاستبيان على محورين:

- المحور الأول: البيانات الشخصية وبيانات الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي.
 - المحور الثاني: حقوق الإنسان الرقمية.

المحور الأول: البيانات الشخصية وبيانات الاستخدام لمواقع التواصل الاجتماعي.

- طبيعة الدراسة أقسام كلية التربية النوعية (جامعة بورسعيد): تم التقسيم إلى (قسم تكنولوجيا التعليم قسم الإعلام التربوي قسم التربية الفنية قسم التربية الموسيقية قسم الاقتصاد المنزلي) بترميز (۱، ۲، ۳، ۵، ۵) على التوالي.
 - النوع: تم التقسيم إلى (ذكر، أنثى) بترميز (١، ٢) على التوالي.
- المستوى الدراسي: (الفرقة الأولى الفرقة الثانية الفرقة الثالثة الفرقة الرابعة) بترميز (١، ٢، ٣، على التوالى.
- موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا بالنسبة للمبحوثين (فيسبوك، تويتر، سنابشات، انستجرام، واتساب، التليجرام، تيكتوك بترميز (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) على التوالي.
- معدل الاستخدام أسبوعيًا (يوم فقط أسبوعيًا، من يومين: ٥ أيام أسبوعيًا، بشكل يومي) بترميز (١، ٢، ٣) على التوالي.
- معدل ساعات استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي في اليوم الواحد وتم تقسيمها إلى (من ساعة: ٤ ساعات، من ٤: ٦ ساعات، أكثر من ٦ ساعات) بترميز (١، ٢، ٣) على التوالي.
- دوافع المبحوثين لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي: تضمن المقياس (٥) عبارات، وتتحدد الإجابة على العبارات من خلال ثلاث اختيارات تمثلت في (نعم أحيانًا لا)، وتم تصحيح الاستجابات من خلال مفتاح تصحيح ثلاثي (٣، ٢، ١) ومن ثم حساب مجموع النقاط والوزن النسبي لكل عبارة.

المحور الثاني: حقوق الإنسان الرقمية.

- مستوى اهتمام الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وتم تقسيمه إلى (مهتم إلى حد ما غير مهتم) بترميز (١، ٢، ٣) على التوالي.
- قامت الباحثة بوضع ١٨ سؤالاً لقياس المستوى المعرفي للشباب الجامعي محل الدراسة حول موضوع حقوق الإنسان الرقمية وراعت فيه الباحثة أن تكون الأسئلة شاملة ومتنوعة لعدد من المعلومات

المرتبطة بأبعاد حقوق الإنسان الآتية: (الحق في الأمن الرقمي – الحق في تقييد المعالجة – الحق في الملكية الفكرية – الحق في التخفي – الحق في النسيان الرقمي – الحق في التشفير) وأن تكون استجابة واحدة صحيحة من بين البدائل ولكل استجابة صحيحة درجة واحدة، وقامت الباحثة بتقسيم المقياس لثلاث مستويات: مستوى معرفي مرتفع (١٣: ١٨ درجات)، مستوى معرفي منخفض (١: ٢ درجات)، مستوى معرفي منخفض (١: ٢ درجات).

- مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي: قامت الباحثة بوضع ٣٨ عبارة لقياس السلوك الرقمي للشباب الجامعي محل الدراسة موزعة على أبعاد المقياس كالتالي (البعد الأول الحق في الأمن الرقمي ٥ عبارات -البعد الثاني الحق في تقييد المعالجة ٣ عبارات - البعد الثانث الحق في الملكية الفكرية ٣ عبارات - البعد الرابع الحق في حرية الرأي والتعبير ٩ عبارات - البعد الماس الحق في التخفي ٣ عبارات - البعد السابع الحق في النسيان الرقمي ٣ عبارات -البعد الثامن الحق في التشفير ٣ عبارات) وتم تصحيح الاستجابات في النسيان الرقمي ٣ عبارات البعد الثامن الحق في التشفير ٣ عبارات) وتم تصحيح الاستجابات من خلال مفتاح تصحيح ثلاثي (٣، ٢، ١) للعبارات الإيجابية و (١، ٢، ٣) للعبارات السلبية وحساب المتوسط المرجح لكل عبارة ولكل بعد وللمقياس بالكامل، وقامت الباحثة بتقسيم المقياس إلى ثلاثة مستويات وفقًا لمقياس ليكرت الثلاثي: سلوك مسئول (٢.٣٤: ٣)، إلى حد ما (١٠٦٠: ٣٠.٢)، غير مسئول (١: ١٠٦٠).

الصدق والثبات:

أولاً: صدق الاستبيان:

تم حساب صدق الاستبيان بطريقتين:

١. صدق المحكمين (الصدق الظاهري وصدق المحتوى):

للتحقق من الصدق الظاهري لمحتوى استمارة الاستبيان تم عرضها على ٥ أساتذة في مجال الإعلام لتحكيم الاستبيان من حيث: تحديد مدى صحة صياغة العبارات، ومدى مناسبة عبارات الاستبيان للجانب المراد قياسه، وإبداء الملاحظات للتعديل، وجاء متوسط نسب اتفاق السادة المحكمين على عبارات الاستبيان (٨٩,٦٪).

٢. صدق الاتساق الداخلي (الصدق البنائي):

- مقياس السلوك الرقمي:

- تم اختبار صدق مقياس السلوك الرقمي باستخدام الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل عبارة من عبارات المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس وكانت النتائج كالتالى:

جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لمقياس السلوك الرقمي بين كل عبارة من عبارات المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس

مستوى الدلالة	* 1 - 1 - 1 - 1				
مستوی الله لات-	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	رقم العبارة
0.01	.818**	ع19	0.01	.603**	ع 1
0.01	.851**	ع20	0.01	.542**	ع 2
0.01	.784**	412	0.01	.655**	ع 3
0.01	.789**	ع22	0.01	.669**	ع 4
0.01	.729**	23۶	0.01	.697**	ع 5
0.01	.891**	242	0.01	.796**	ع 6
0.01	.862**	25۶	0.01	.819**	7 ۶
0.01	.829**	262	0.01	.914**	ع 8
0.01	.763**	275	0.01	.781**	ع9
0.01	.698**	ع28	0.01	.927**	ع 10
0.01	.783**	ع29	0.01	.681**	ع 11
0.01	.683**	30٤	0.01	.852**	ع 12
0.01	.917**	31۶	0.01	.821**	ع 13
0.01	.765**	32٤	0.01	.727**	ع 14
0.01	.849**	335	0.01	.706**	ع 15
0.01	.791**	34٤	0.01	.819**	ع 16
0.01	.929**	355	0.01	.785**	ع 17
0.01	.863**	36۶	0.01	.901**	ع 18

ويوضح الجدول السابق: أن معاملات الارتباط تراوحت بين (**542...**54) وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد صدق وتجانس عبارات المقياس.

كما تم اختبار صدق مقياس السلوك الرقمي باستخدام الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل بعد من أبعاد المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٢) صدق الاتساق الداخلي لمقياس السلوك الرقمي بين كل بعد من أبعاد المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس

سمعياس .		تعدق الاستاق الداخلي للعلياس السلوك الرفاني بين حل بعد الم
مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	أبعاد المقياس
0.01	.672**	البعد الأول: ممارسة الحق في الأمن الرقمي
0.01	.713**	البعد الثاني: ممارسة الحق في تقييد المعالجة
0.01	.804**	البعد الثالث: ممارسة الحق في الملكية الفكرية
0.01	.697**	البعد الرابع: ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير
0.01	.619**	البعد الخامس: ممارسة الحق في الخصوصية
0.01	.875**	البعد السادس: ممارسة الحق في التخفي
0.01	.921**	البعد السابع: ممارسة الحق في النسيان الرقمي
0.01	.903**	البعد الثامن: ممارسة الحق في التشفير

ويوضح الجدول السابق: أن معاملات الارتباط تراوحت بين (**921:.**619) وجميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة 0.01، مما يؤكد صدق وتجانس أبعاد المقياس.

ثانيًا: ثبات الاستبيان:

تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (٣) حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

معامل تبات ألفا كرونباخ	محاور الاستبيان
.816	مقياس المستوى المعرفي بحقوق الإنسان الرقمية
.705	مقياس السلوك الرقمي
.794	الاستبيان بالكامل

ويوضح الجدول السابق: أن معامل ثبات ألفا كرونباخ لمقياس المستوى المعرفي بحقوق الإنسان الرقمية جاء عند 816، كما جاء معامل ثبات ألفا كرونباخ لمقياس السلوك الرقمي عند .705، في حين جاء معامل ثبات ألفا كرونباخ للاستبيان بالكامل عند .794، مما يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بمعامل ثبات مقبول مما يعني إمكانية استخدامه في البحث الحالي والوثوق في النتائج التي يسفر عنها.

حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: وتتمثل في الكشف عن أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.
 - حدود زمانیة: الفترة من ۱۰دیسمبر: ۱۰ ینایر ۲۰۲۳م.
 - حدود مكانية: يقتصر التطبيق على محافظة بورسعيد.

نتائج الدراسة:

١- توزيع عينة الدراسة من الشباب الجامعي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للمتغيرات الديموغرافية:

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية

21	توريع عيبه الدراسة وقفا للمتغيرات الديموعرافية				
%	শ্র	الفئات	المتغيرات الديموغرافية		
20	50	قسم تكنولوجيا التعليم			
20	50	قسم الإعلام التربوي	أقسام كلية التربية النوعية		
20	50	قسم التربية الفنية	(جامعة بورسعيد)		
20	50	قسم التربية الموسيقية	(* 33,		
20	50	قسم الاقتصاد المنزلي			
62.8	157	أنثى	النوع		
37.2	93	نکر	3		
21.6	54	الفرقة الأولى			
25.2	63	الفرقة الثانية	السنة الدراسية		
24.8	62	الفرقة الثالثة			
28.4	71	الفرقة الرابعة			
100	250	إجمالي العينة			

يتضح من الجدول السابق: أن توزيع عينة الدراسة من الشباب الجامعي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي جاء وفقًا لمتغير القسم العلمي ٥٠ مفردة لكل أقسام كلية التربية النوعية بجامعة بورسعيد (قسم تكنولوجيا التعليم)، (قسم الإعلام التربوي)، (قسم التربية الفنية)، (قسم التربية الموسيقية)، (قسم الاقتصاد المنزلي) بنسبة ٢٠٪.

وجاء توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير النوع بنسبة ٦٢.٨٪ للإناث، ونسبة ٣٧.٢٪ للذكور.

كما يتضح من الجدول السابق أن متغير السنة الدراسية للمبحوثين جاء بنسبة ٢١.٦٪ (للفرقة الأولى)، ونسبة ٢٠٠٢٪ (للفرقة الرابعة).

٢ - موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا بالنسبة للمبحوثين:

جدول (٥) موقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا بالنسبة للمبحوثين

%	<u> </u>	موقع التواصل الاجتماعي
40.8	102	الفيسبوك
23.6	59	الواتس اب
12.8	32	انستجرام
9.6	24	التيك توك
5.6	14	تويتر
4.8	12	اسناب شات
2.8	7	التليجرام
100	250	الإجمالي

يوضح الجدول السابق: مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخدامًا بالنسبة للمبحوثين والتي جاء فيها تقدم موقع (فيسبوك) في الترتيب الأول بنسبة ٢٠٠٨٪ حيث مثل الأكثر استخدامًا للمبحوثين يليه في الترتيب الثاني (واتساب) بنسبة ٢٠٠٪، وفي الترتيب الثالث (انستجرام) بنسبة ٢٠٠٪، وفي الترتيب الرابع (التيك توك) بنسبة ٢٠٠٪، ثم في الترتيب الخامس (تويتر) بنسبة ٢٠٠٪، وجاء في الترتيب السادس (اسناب شات) بنسبة ٤٠٠٪، بينما جاء في الترتيب السابع والأخير (التليجرام) بنسبة ٢٠٨٪.

وقد يرجع تفضيل موقع الفيسبوك لدى عينة المبحوثين إلى السمات التي يتسم بها الموقع من سهولة الاستخدام والتفاعل والمشاركة وقدرته على متابعة كافة المواقع والصحف بالتطورات والأحداث الجارية أول بأول، بالإضافة لمكانته كساحة للنقاش وتبادل الآراء والتواصل مع الآخرين، كما أن الفيسبوك كموقع يقوم بتطوير دائم لتلبية احتياجات المستخدمين وللحفاظ على مكانته في ظل تنافس المواقع الأخرى وما تقدمها من خدمات للمستخدم، حيث توسع في إدخال صحافة الفيديو باعتبارها أحد أشكال البث الرقمي السريع وتقديم تقارير فورية من مواقع الأحداث بالإضافة للتطوير المستمر في الشكل الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع نسب تفضيله لدى الكثير من المستخدمين.

واتفقت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (إبراهيم، سالي: ٢٠٢١م) والتي جاء فيها الفيسبوك في الترتيب الأول الأكثر متابعة بينما جاء السناب شات في الترتيب السادس لأفراد العينة، ودراسة (التميمي، عبد الله:٢٠١٢م) والتي جاء فيها تفضيل استخدام الفيسبوك في الترتيب الأول بنسبة ٥٩٪ من مفردات العينة.

٣- معدل استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعى:

جدول (٦) معدل استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي

المسلم الماب والمن المواسط الماب المن المناسبة المناس					
%	ك	معدل الاستخدام أسبوعيًا			
67.6	169	بشكل يومي			
25.2	63	من يومين: ٥ أيام أسبوعيًا			
7.2	18	يوم فقط أسبو عيًا			
100	250	الإجمالي			

يتضح من الجدول السابق ارتفاع معدل الاستخدام (بشكل يومي) لمواقع التواصل الاجتماعي؛ حيث جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٦٠٠٦٪، ثم الاستخدام (من يومين: ٥ أيام أسبوعيًا) في الترتيب الثاني بنسبة ٢٠٠٠٪، وفي الترتيب الثالث والأخير (يوم فقط أسبوعيًا) بنسبة ٣٠٨٪.

ومما سبق تشير النتائج إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت جزءًا من الحياة اليومية للشباب الجامعي.

٤ - معدل ساعات استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي في اليوم الواحد:

جدول (٧) معدل ساعات استخدام المبحوثين لمواقع التواصل الاجتماعي في اليوم الواحد

%	শ্ৰ প্ৰ	معدل ساعات استخدام المبحوبين لمواقع ال
79.2	198	أكثر من ٣ ساعات
17.2	43	من ۱: ۳ ساعات
3.6	9	أقل من ساعة
100	250	الإجمالي

يوضح الجدول السابق معدلات الاستخدام اليومي للمبحوثين من الشباب الجامعي حيث جاءت نسبة ٧٩.٢٪ من المبحوثين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي (أكثر من ٣ ساعات يوميًا)، وبلغت نسبة من يستخدمون تلك المواقع (من ١: ٣ ساعات) ١٧٠٢٪ في الترتيب الثاني، في حين جاء في الترتيب الثالث والأخير معدل الاستخدام اليومي (أقل من ساعة) بنسبة ٣٠٠٪.

وتعكس نتائج الجدولين (٦، ٧) مدى حرص الشباب الجامعي على المتابعة اليومية لمواقع التواصل الاجتماعي من خلال ارتفاع الاستخدام بشكل يومي وكثافة الاستخدام لفترات تتجاوز ال ٣ ساعات لدى أغلب المبحوثين ويمكن تفسير ذلك بحرصهم على تصفح واستخدام تلك المواقع لمواكبة التحديث المستمر للمعلومات والأخبار من خلالها، والتي ساهمت فيه إتاحة هذه المواقع عبر الهواتف المحمولة التي نادرًا ما تفارقهم.

واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (سالم، محمد: ٢٠١٩م) إلى ارتفاع استخدام صفحات مواقع التواصل الاجتماعي يوميًّا في الترتيب الأول بنسبة ٤٩,٥٪ ودراسة (قطب، فاطمة: ٢٠١٨م) (عرفة، أفنان: ٢٠١٥م) والتي أسفرت على ارتفاع من يتصفحون الفيسبوك لأكثر من ٣ ساعات يوميًّا في الترتيب الأول.

٥- دوافع المبحوثين لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

حول المبحوثين لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (ن = 250)

		Y Y		بائًا	(1 (32)
الوزن	مجموع	ž		ب	احد	ىم	L	الاتجاه
النسبي	الأوزان	%	أك	%	ك	%	ك	العبارة
21.6	565	23.2	58	27.6	69	49.2	123	متابعة الأحداث الجارية والقضايا اليومية
21.5	564	20.8	52	32.8	82	46.4	116	التواصل مع الأصدقاء والأقارب
20.1	528	27.6	69	33.6	84	38.8	97	استخدامها كوسيلة تعليمية جامعية
18.7	489	37.2	93	30.0	75	32.8	82	وسيلة للتعبير عن المشاعر والأفكار ومشاركتها مع الأخرين
18.1	475	38.4	96	33.2	83	28.4	71	وسيلة للتسلية والترفيه
	2621							مجموع الأوزان

يشير الجدول السابق إلى: تقدم دافع (متابعة الأحداث الجارية والقضايا اليومية) في مقدمة دوافع المبحوثين لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي بوزن مئوي ٢١.٦٪، وفي المرتبة الثانية اعتبرها المبحوثون (التواصل مع الأصدقاء والأقارب) بوزن مئوي ٢١.٥٪، وفي الترتيب الثالث جاء دافع (استخدامها كوسيلة تعليمية جامعية) بوزن مئوي ٢٠٠١٪، وفي المرتبة الرابعة جاء دافع (وسيلة للتعبير عن المشاعر والأفكار ومشاركتها مع الآخرين) بوزن مئوي ١٨.٧٪، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء دافع (التسلية والترفيه) بوزن مئوي ١٨.١٪.

وتوضح النتائج تقدم الدوافع النفعية المعرفية لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتي أصبحت من أهم الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها الشباب الجامعي في متابعة القضايا والأحداث اليومية بالإضافة لقدرتها على تنوع المضامين الأمر الذي جعلها مصدرًا معلوماتيًّا مهمًّا لديهم، واتفقت نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (الشريف، رشا: ٢٠١٥م) والتي أكدت أن طلاب الجامعة

يستخدمون الفيسبوك لفهم ما يدور حولهم من أحداث في المرتبة الأولى وبنسبة ٣٧,٥%، واختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (جودة، سالي:٢٠٢م) في تقدم دافع التسلية والاستمتاع وتأخر دافع متابعة الأخبار التي تشغل الناس للمرتبة السابعة والأخيرة وهو ما يمكن إرجاعه لاختلاف طبيعة عينة المبحوثين من الجمهور العربي.

٦- الأنشطة الاتصالية للشباب الجامعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

جدول (٩) الأنشطة الاتصالية للشباب الجامعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي (أكثر من بديل) (ن= 250)

%	শ্ৰ	الأنشطة الاتصالية
95.6	239	أجري محادثات صوت أو فيديو أو كتابة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
81.2	203	أتفاعل مع منشورات الغير على مواقع التواصل الاجتماعي.
66	165	أحدث صور البروفيل الخاص بي باستمرار.
51.6	129	أشارك منشورات خاصة بي على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.
44.8	112	أكتفي بمتابعة المنشورات والصفحات المنضم لها.
42.4	106	أنضم إلى جروبات خاصة بي وبأصدقائي لممارسة هواية أو نشاط معين.
37.6	94	أمارس الشراء من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.
32.4	81	أتفاعل مع تعليقات الآخرين لتسجيل وجهة نظري.
23.2	58	أشارك العديد من الفاعليات من خلال نشر صوري الخاصة بها.

وتمثلت أبرز الأنشطة الاتصالية التي يقوم بها الشباب الجامعي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كما وضح من الجدول السابق في التالي:

أن نسبة 7.00% من إجمالي المبحوثين أكدوا أنهم يقومون (بإجراء محادثات صوت وفيديو أو كتابة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي) في مقدمة أنشطتهم الاتصالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ثم في الترتيب الثاني (تفاعلهم مع منشورات الآخرين على مواقع التواصل الاجتماعي) بنسبة ١٨٠٨٪ من إجمالي المبحوثين، وأكد 7٦٪ من المبحوثين على (تحديث صور البروفيل الخاصة بهم باستمرار)، وتشير النتائج إلى أن نسبة 7.10٪ من المبحوثين (يشاركون المنشورات الخاصة بهم عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي)، في حين يكتفي ٨.٤٤٪ (بمتابعة المنشورات والصفحات المنضمين لها)، كما أوضحت النتائج أن ٤٢٠٤٪ من المبحوثين يقومون (بإنشاء جروبات خاصة بهم وبأصدقائهم لممارسة هواية أو نشاط معين)، كما يهتم ٣٠٠٦٪ من المبحوثين (بممارسة عملية الشراء على مواقع التواصل الاجتماعي)، كما أكد ٤٠٠٤٪ (تفاعلهم مع تعليقات الآخرين لتسجيل وجهة نظرهم)، وأخيرًا أكد ٢٣٠٠٪ من إجمالي المبحوثين (مشاركتهم العديد من الفاعليات من خلال نشر صورهم الخاصة).

ومما سبق نلاحظ أن أبرز الأنشطة الاتصالية التي يقوم بها الشباب الجامعي تمثلت في إجراء محادثات من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وهو أمر طبيعي إذ إنها تعد إحدى أهم الأدوات التي تتيح فرصًا ضخمة للاتصال مع الآخرين من خلال الاتصال الصوتي أو الاتصال بالفيديو أو التسجيل الكتابي بالإضافة إلى مجانية الاتصال التي لا تتطلب سوي وفرة الاتصال بشبكة الإنترنت.

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طه، أحمد: ٢٠١٥م) والتي توصلت إلى أن الفيسبوك من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المبحوثين في التواصل مع أصدقائهم، كما تتفق مع ما أشار إليه تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٢م حول استخدامات الأسر المصرية للشبكات الاجتماعية والتي جاء في مقدمتها استخدامها في الاتصال بالآخرين.

٧- مستوى اهتمام المبحوثين من الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية:

جدول (١٠) مستوى اهتمام المبحوثين من الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية

	<u> </u>	
%	শ্ৰ	مستوى الاهتمام
32.4	81	مهتم
39.6	99	إلى حد ما
28.0	70	غیر مهتم
100	250	الإجمالي

يعكس الجدول السابق: مستوى اهتمام المبحوثين من الشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية والتي جاء ممثل في (إلى حد ما) في الترتيب الأول بنسبة ٣٩٠٦٪، ثم في الترتيب الثاني (مهتم) بنسبة ٣٢٠٤٪، وفي الترتيب الثالث والأخير (غير مهتم) بنسبة ٢٨٪.

وتشير النتائج إلى أن نسبة ٢٨٪ من العينة هي غير المهتمة بموضوع حقوق الإنسان الرقمية مقابل ٨٢٪ ما بين مهتم إلى حد ما ومهتم وهي نسبة كبيرة مما يدل على وعي الشباب الجامعي بأهمية حقوق الإنسان الرقمية.

٨- نتائج مقياس المستوى المعرفي بحقوق الإنسان الرقمية لدى المبحوثين من الشباب الجامعي:
 جدول (١١)

ي	المستوى المعرفي بحقوق الإنسان الرقمية لدى المبحوثين من الشباب الجامعي				
%	ك	المستوى المعرفي			
14.8	37	مرتفع			
52.4	131	متوسط			
32.8	82	منخفض			
100	250	الإجمالي			

تشير نتائج الجدول السابق إلى المستوى المعرفي بحقوق الإنسان الرقمية جاء (متوسطًا) لدى المبحوثين من الشباب الجامعي في الترتيب الأول بنسبة ٥٢.٤٪، في حين جاء الترتيب الثاني (منخفضًا) بنسبة ٣٢.٨٪، وفي الترتيب الثالث والأخير (مرتفعًا) بنسبة ١٤.٨٪.

ويمكن تفسير النتيجة الحالية في ضوء التركيز في التناول الإعلامي والدراسات على بعض الحقوق الرقمية وإعطائها الجانب الأكبر من الأهمية؛ كالحق في الأمن الرقمي والحق في الخصوصية، والقصور في تناول باقي الحقوق بالرغم من أهميتها، إذ ترى الباحثة أن أهم سمات حقوق الإنسان الرقمية هي مبدأ التكاملية، إذ يؤثر كل حق في الآخر، فمثلاً الحق في إتاحة المعلومات والاتصال يساعد الفرد في اتخاذ قرارات سليمة في ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك حماية الحق في النسيان الرقمي وتقييد المعالجة يساهم في الحفاظ على حماية الحق في الخصوصية، ولذا فلا بد من اهتمام الجهات المعنية بنشر ثقافة حقوق الإنسان الرقمية في صيغ متكاملة وإبراز أهميتها لمستخدمي الفضاء السيبراني موضحة الواجبات والمسئوليات التي يجب أن تتوافر في هذا الاستخدام، والحقوق التي يجب أن تصان في هذه البيئة.

واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد العزيز، هاشم: ٢٠٢١م) التي أكدت على ضعف الوعي بالحقوق الرقمية لدى بعض المستخدمين واعتبرته من أهم التحديات التي تواجه حقوق الإنسان الرقمية.

٩- درجة مساهمة المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية في التصدي للاعتداءات والانتهاكات والتجاوزات على مواقع التواصل الاجتماعي:

جدول (١٢) درجة مساهمة المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية في التصدي للاعتداءات والانتهاكات والتجاوزات على مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر المبحوثين

	0.5 5 8.5	على مورت التواسي الاجتماعي من
%	<u>3</u>	درجة مساهمة المعرفة
45.2	113	بدرجة كبيرة
36.8	92	بدرجة متوسطة
18	45	بدرجة منخفضة
100	250	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق: أن إجابات المبحوثين حول درجة مساهمة المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية في التصدي للاعتداءات والانتهاكات والتجاوزات على مواقع التواصل الاجتماعي تمثلت في كونها تساهم (بدرجة كبيرة) في الترتيب الأول بنسبة ٤٠٠٤٪، ثم في الترتيب الثاني (بدرجة متوسطة) بنسبة ٢٦٠٪، وفي الترتيب الثالث والأخير (بدرجة منخفضة) بنسبة ١٨٪.

وتعكس النتيجة السابقة وعي الشباب الجامعي بأهمية حقوق الإنسان الرقمية في الحد من الانتهاكات

عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الصادق، عادل:٢٠٢٢م) في كون المعرفة بحقوق الإنسان تساهم في بناء وعى المواطن كمنصة الدفاع الأول ضد الانتهاكات للفرد والمجتمع.

١٠ - نتائج مقياس السلوك الرقمى على مواقع التواصل الاجتماعي لدى المبحوثين من الشباب الجامعي:

جدول (۱۳) أبعاد مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي لدى المبحوثين من الشباب الجامعي

	<u>,</u>	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • 	
السلوك	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	مقياس السلوك الرقمي
مسئول	.53938	2.3464	البعد الأول: ممارسة الحق في الأمن الرقمي.
غير مسئول	.47590	1.6053	البعد الثاني: ممارسة الحق في تقييد المعالجة.
غير مسئول	.66764	1.6600	البعد الثالث: ممارسة الحق في الملكية الفكرية.
إلى حد ما	.61895	1.8849	البعد الرابع: ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.
إلى حد ما	.50848	2.2302	البعد الخامس: ممارسة الحق في الخصوصية.
غير مسئول	.59052	1.4080	البعد السادس: ممارسة الحق في الهوية الرقمية.
غير مسئول	.57000	1.5800	البعد السابع: ممارسة الحق في النسيان الرقمي.
غير مسئول	.48152	1.5467	البعد الثامن: ممارسة الحق في التشفير
إلى حد ما	.27732	1.7827	الدرجة الكلية لمقياس السلوك الرقمي

يتضح من الجدول السابق: أن البعد الأول من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي لدى المبحوثين من الشباب الجامعي جاء بمتوسط مرجح مرتفع ٢.٣٤ والذي يعكس ممارسة الحق في الأمن الرقمي بشكل مسئول وفقًا لمقياس ليكرت الثلاثي، في حين أن البعد الرابع والخامس جاء بمتوسطات مرجحة (١٠٨٨، ٢٠٢٣) على التوالي والتي تعكس ممارسة (الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الخصوصية) في شكل سلوك مسئول إلى حد ما، بينما جاء البعد الثاني، والثالث، والسادس، والسابع، والثامن) بمتوسطات مرجحة منخفضة (١٠٦٠، ١٠٢٠، ١٠٤٠، ١٠٥٨) على التوالي والتي تعكس ممارسة (الحق في تقييد المعالجة والحق في الملكية الفكرية والحق في الهوية الرقمية والحق في النسيان الرقمي والحق في التشفير) في شكل سلوك غير مسئول.

كما يوضح الجدول السابق أن جاء المتوسط المرجح لمقياس السلوك الرقمي ١.٧٨ والذي يشير إلى مستوى مسئولية متوسط في ممارسة السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي بالنسبة للمبحوثين. ويمكن تفسير النتيجة الحالية في ضوء اهتمام المبحوثين بالتركيز على حماية بياناتهم الشخصية خوفًا من الاختراق والاعتداء عليها خاصة بعد عدة جرائم شهدها المجتمع المصري من ابتزاز إلكتروني وتشويه لسمعة الآخرين؛ مما ساهم في رفع الوعي واتخاذ سلوكيات رقمية مسئولة تجاه الحفاظ على أمن وحماية المبحوثين لبياناتهم، ومن ملاحظة الباحثة أيضًا انتشار ظاهرة إغلاق الصفحات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي لدى بعض المستخدمين لغير الأصدقاء.

في حين جاءت ممارسة (الحق في تقييد المعالجة، والحق في الملكية الفكرية، والحق في الهوية الرقمية، والحق في التشفير) في شكل سلوك غير مسئول وهو ما يعني غياب الإجراءات السليمة والواجبات اللازمة التي كان يجب على المستخدمين اتباعها لحماية هذه الحقوق.

جدول (١٤) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الأول: ممارسة الحق في الأمن الرقمي) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=250)

السلوك	الانحراف	المتوسط	1		عيانًا		פא		العبارة
السوك	المعياري	المرجح	%	ك	%	<u>5</u>	%	<u>5</u>	العيارة
مسئول	.76401	2.4320	16.8	42	23.2	58	60.0	150	أتابع التبيهات الأمنية التي يطلقها الهاتف لبياناتي والتي ترسلها مواقع التواصل الاجتماعي.
مسئول	.70824	2.4210	54.8	137	32.4	81	12.8	32	أقبل الصداقات الجديدة طالما هناك أصدقاء مشتركون.
مسئول	.74688	2.4200	57.6	144	26.8	67	15.6	39	لا أهتم بمتابعة تحديثات برامج الحماية الخاصة بأجهزتي.
إلى حد ما	.76212	2.2480	19.6	49	36.0	90	44.4	111	أهتم بإعدادات الأمان قبل البدء في إنشاء أي صفحة شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي.
إلى حد ما	.78070	2.2120	22.0	55	34.8	87	43.2	108	أحدد لمن تكون منشوراتي (للعامـة أم للأصدقاء).
مسئول	.53938	2.3464		ممارسةً ن الرقمج	د الأول: في الأمر	البعا	25	60	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ٢٠٪ من المبحوثين أكدوا متابعتهم للتنبيهات الأمنية التي يطلقها الهاتف لبياناتهم والتي ترسلها مواقع التواصل الاجتماعي، كما أن ٥٧٪ من المبحوثين أكدوا اهتمامهم بمتابعة تحديثات برامج الحماية الخاصة بأجهزتهم، ويهتم ٤٤٤٪ من المبحوثين بإعدادات الأمان قبل البدء في إنشاء أي صفحة شخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، ويحرص ٤٣٠٠٪ من المبحوثين على تحديد لمن تكون منشوراتهم سواء للعامة أو للأصدقاء، في حين أكد ١٢٠٨٪ فقط قبولهم الصداقات الجديدة إذا توفر أصدقاء مشتركون.

وهو ما يعكس إجراءات سلوكية مسئولة للحفاظ على الحق في التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي بشكل آمن، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جودة، سالي: ٢٠٢١م) من تفوق الاتجاهات الإيجابية للجمهور في التعامل مع إعدادات الأمان الخاصة بموقعي الفيس بوك والسناب شات.

جدول (۱۵) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الثاني: ممارسة الحق في تقييد المعالجة) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=٢٥٠)

st t ti	الانحراف	المتوسط	¥	1	نياتًا	أح	عم	i	· 1 11
السلوك	المعياري	المرجح	%	ك	%	ك	%	ك	العبارة
إلى حد ما	.75963	1.7080	47.6	119	34.0	85	18.4	46	أتأكد من أغراض الموقع لطلب بياناتي وأتعرف على فترات الاحتفاظ بها.
غیر مسئول	.73560	1.5840	56.4	141	26.8	67	14.8	37	أتقدم بطلب اعتراض على معالجة البيانات لأغراض التسويق المباشر.
غیر مسئول	.76666	1.5240	64.4	161	18.8	47	16.8	42	أضع علامة على بياناتي الشخصية المخزنة بهدف الحد من معالجتها في المستقبل.
غير مسئول	.47590	1.6053			د الثاني: في تقييد	البعا	250	0	إجمالي من سئلوا

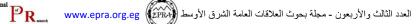
يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ١٨.٤٪ فقط من المبحوثين تأكدوا من أغراض الموقع لطلب بياناتهم والتعرف على فترات الاحتفاظ بها، كما أن ١٤.٨٪ فقط من المبحوثين يحرصون على التقدم بطلب اعتراض على معالجة البيانات لأغراض التسويق المباشر، و١٦.٨٪ يضعون علامة على بياناتهم الشخصية المخزنة بهدف الحد من معالجتها في المستقبل.

وهو ما يعكس سلوكيات رقمية غير مسئولة تجاه تقييد معالجة البيانات، وهو ما يجعل بياناتهم متاحة للاستخدام وبتم تبادلها وبيعها في أغراض تسويقية دون اعتراض منهم، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (سعد، محمد: ٢٠٢٢م) من قبول الأفراد لنظام المقايضة من خلال منح بطاقات الولاء والخصومات من الشركات مقابل بياناتهم واستخدامها من أجل المزيد من البضائع وجنى الأرباح. جدول (١٦) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الثالث: ممارسة الحق في الملكية الفكرية) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=250)

			(200	ي رت	رمجس	<u> </u>	_,,	حی	
	الانحراف	المتوسط	>	7	عياثًا	أح	<u>دم</u>	ن	
السلوك	المعياري	المرجح							العبارة
	<u> </u>	<u> </u>	%	ك	%	أك	%	ك	
									أمتنع عن نسخ الصور واللوحات
إلى حد ما	.82915	1.7920	46.8	117	27.2	68	26.0	65	والموسيقي التي تعجبني على صفحتي
									دون موافقة أصحابها.
									- v
1	72407	4 5060	60.0	450	24.0		444	2.6	أقوم بتحميل برامج أصلية على جهاز
غير مسئول	.73407	1.5360	60.8	152	24.8	62	14.4	36	الكمبيوتر الشخصى لديهم.
									٠, ٥٠٠ ي ع
									في حالة إعجابي بالمنشور أقوم بنسخه
غير مسئول	.79336	1.6520	20.0	50	25.2	63	54.8	137	ومشاركته على صفحتى دون عمل شير
-5 5									لصاحبه طالما الرأي يمثلني.
1	CC7C4	1 6600	الحق الحق	ممارسة	الثالث:	البعد			1 1: - 11 1
غیر مسئول	.66764	1.6600	ة.	ة الفكري	في الملكي	1	25	U	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ٢٦٪ فقط من المبحوثين يتجنبون تمامًا نسخ الصور واللوحات والموسيقي التي تعجبهم على صفحاتهم الخاصة دون موافقة أصحابها، كما أشار ١٤.٤٪ فقط ممن يحرصون على تحميل برامج أصلية على جهاز الكمبيوتر الشخصي لديهم، وأكد ٨.٥٠٪ قيامهم بنسخ ومشاركة المنشورات التي تحوز على إعجابهم على صفحاتهم دون عمل شير لصاحب المنشور الأصلي طالما الرأي يمثلهم.

وتشير هذه السلوكيات إلى ارتفاع السلوك غير المسئول في ممارسة الحق في حماية الملكية الفكرية الرقمية وتداولها الذي يمثل اعتداء على الحق الاستئثاري لأصحابهم وفقًا للقانون الخاص بحماية مصنفاتهم، وقد ساهم في ذلك إتاحة البيئة الرقمية فرص سهلت من الاعتداء على هذه الحقوق عن طريق النسخ أو التحميل للبرامج والصور والموسيقي، وكذلك المؤلفات الأدبية وغيرها من الأعمال التي يجب أن تنسب لصاحبها، وأن يحصل منها الفرد على إذن أو تصريح لتداولها حفاظًا على حماية الابتكارات والإبداع والحد من الوقوع في المسألة القانونية.



جدول (١٧) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الرابع: ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=٢٥٠)

d 1 11	الانحراف	المتوسط	7		ر جماعي يانًا		موردے را <u>ـــ</u> مم		
السلوك	المعياري	المرجح	%	ك	%	ك	%	ك	العبارة
إلى حد ما	.82554	2.0960	39.2	98	31.2	78	29.6	74	أجد نفسي أمارس التنمر والسخرية دون ان أشعر خاصة عندما أجد منشورًا تافهًا.
إلى حد ما	.80484	1.8960	38.0	95	34.4	86	27.6	69	أختار عباراتي بدقة عند التعامل مع الجنس الآخر.
إلى حد ما	.75351	1.8640	36.0	90	41.6	104	22.4	56	أقوم بتقبيد نطاق التعليقات في حالة الخروج عن الأدب أو توجيه أي إساءة لي أو لأفراد أسرتي.
إلى حد ما	.77823	1.9720	28.8	72	39.6	99	31.6	79	أعيد النشر لمجرد أن صاحب المنشور طلب برجاء النشر.
إلى حد ما	.78373	1.8320	23.6	59	36.0	90	40.4	101	أتبادل الشتائم والسب مع الخارجين الأعطيهم درس بان التجاوز يمكن الرد عليه.
إلى حد ما	.73420	1.8480	20.4	51	44.0	110	35.6	89	لا أستطيع أن أحتفظ بأصدقاء على مواقع التواصل الاجتماعي لها ميول واتجاهات تخالف آرائي.
إلى حد ما	.78745	1.8800	37.6	94	36.8	92	25.6	64	أتأكد من صحة المنشور على صفحات التواصل الاجتماعي بالدخول للمواقع الرسمية والصحفية المرموقة.
غير مسئول	.69717	1.6480	48.0	120	39.2	98	12.8	32	إذا ما أزيل المحتوى الخاص بي عبر مواقع التواصل الاجتماعي أقوم بإبلاغ أي منظمة حقوقية ما لم يحتو على عنف أو خروج عن الأداب العامة.
إلى حد ما	.76233	1.9280	25.6	64	41.6	104	32.8	82	أشير إلى بعض الموضوعات بعد الاكتفاء بقراءة عنوان الرابط دون فتحها.
إلى حد ما	.61895	1.8849			لرابع: مم رية الرأء		25	50	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ٢٩.٦٪ من المبحوثين أكدوا ممارستهم للتنمر والسخرية أثناء تعرضهم لمنشورات تافهة من وجهة نظرهم، كما أن ٢٧.٦٪ فقط من المبحوثين يحرصون على اختيار عباراتهم بدقة عند التعامل مع الجنس الآخر، وأكد ٢٢.٤٪ فقط تقييدهم لنطاق التعليقات في حالة الخروج عن الأدب أو الإساءة لشخصهم أو أفراد عائلتهم، وبتفاعل ٣١.٦٪ من المبحوثين بإعادة النشر لمجرد أن صاحب المنشور طلب برجاء النشر، وأكد ٤٠.٤٪ تبادلهم الشتائم والسب مع الخارجين لإعطائهم درسًا بأن التجاوز يمكن الرد عليه، ويتضح من النتائج أن نسبة ٢٠.٤٪ فقط من المبحوثين أكدوا استطاعتهم الاحتفاظ بأصدقاء على مواقع التواصل الاجتماعي لها ميول واتجاهات تخالف آرائهم، كما يحرص ٢٥.٦٪ فقط من المبحوثين على التأكد من صحة المنشور على صفحات التواصل الاجتماعي بالدخول للمواقع الرسمية والصحفية المرموقة، ويهتم ١٢.٨٪ فقط من المبحوثين بإبلاغ أي منظمة حقوقية إذا ما حذفت المحتويات الخاصة بهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأكد ٣٢.٨٪ من المبحوثين قيامهم بعمل شير لبعض الموضوعات بعد الاكتفاء بقراءة عنوان الرابط دون فتحها.

وبمتابعة النتائج السابقة يتضح أن سلوك الشباب الجامعي جاء مسئولاً إلى حد ما في كلٍ من العبارات السابقة، في حين جاء غير مسئول في اتخاذهم إجراء الإبلاغ إلى منظمة حقوقية في حالة إزالة المحتوى الخاص بهم كنوع من التعدي من قبل شركات التواصل الاجتماعي على حرية الرأي والتعبير حيال بعض القضايا ما لم يكن فيه عنف أو تخطّ للآداب العامة، وهو ما يشير إلى ضعف في طريقة تواصل المنظمات الحقوقية مع المواطنين؛ حيث يفترض أن تساهم في دور توعوي لمستخدمي الفضاء السيبراني وتوفر لهم طرقًا اتصالية تمكنهم من تسجيل شكواهم، وتحاول الترويج لهذه الطرق والإعلان عنها حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقه.

جدول (١٨) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الخامس: ممارسة الحق في الخصوصية) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=250)

السلوك	الانحراف	المتوسط	>	3	ئيانًا	<u>i</u>	. ي	ن	العبارة
	المعياري	المرجح	%	ك	%	اك	%	ك	المجارة
إلى حد ما	.86715	2.0840	33.6	84	24.4	61	42.0	105	لا أقوم بحفظ نسخ من بياناتي عبر تطبيقات التليفون.
إلى حد ما	.87099	2.3040	27.2	68	15.2	38	57.6	144	أستخدم شبكات VPN أو TOR لتحمي بياناتي من التصنت.
إلى حد ما	.85347	2.1360	30.4	76	25.6	64	44.0	110	أغلق خدمات الموقع الجغرافي لحين الحاجة إليها.
إلى حد ما	.82895	2.3280	23.2	58	20.8	52	56.0	140	أتجنب فتح الروابط الإلكترونية المجهولة على مواقع التواصل الاجتماعي خوفًا من التصيد الإلكتروني.
إلى حد ما	.86567	2.2040	29.2	73	21.2	53	49.6	124	أقوم بإنشاء نسخ لبياناتي على أرشيف خاص بي سواء على جهاز الحاسوب الخاص أو السحابة الإلكترونية.
مسئول	.80386	2.3800	20.4	51	21.2	53	58.4	146	أقوم بالإبلاغ فور تعرضي لأي انتهاكات حقوقية الشرطة الاتصالات ولا أخضع للتهديد أو الابتزاز.
إلى حد ما	.86819	2.2920	56.4	141	16.4	41	27.2	68	أنقر مباشرة بتحميل التطبيقات ولا أهتم بقراءة سياسيات القبول فما يهمني هو الحصول على التطبيق.
إلى حد ما	.87959	2.1320	46.0	115	21.2	53	32.8	82	قمت باستخدام بعض التطبيقات المتاحة بالحصول على على على محادثاتهم.
إلى حد ما	.85907	2.2120	28.4	71	22.0	55	49.6	124	أتجنب التعامل مع المواقع والصفحات التي تتعامل بخاصية COOKES
إلى حد	.50848	2.2302			الخامس في الخم	•		250	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ٤٢٪ من المبحوثين أكدوا عدم قيامهم بحفظ نسخ من بياناتهم عبر تطبيقات التليفون، كما أن ٥٧.٦٪ من المبحوثين يحرصون على أستخدم شبكات VPN أو TOR لتحمى بياناتهم من التصنت، ويحرص ٤٤٪ من المبحوثين على إغلاق خدمات الموقع الجغرافي لحين الحاجة إليها، وأكد ٥٦٪ تجنبهم فتح الروابط الإلكترونية المجهولة على مواقع التواصل الاجتماعي خوفًا من التصيد الإلكتروني، ويتضح من النتائج أن نسبة ٤٩.٦٪ من المبحوثين يقومون بإنشاء نسخ لبياناتهم على أرشيف خاص بي سواء على جهاز الحاسوب الخاص أو السحابة الإلكترونية، كما يحرص ٨٠٤٪ من المبحوثين على الإبلاغ فور تعرضهم لأي انتهاكات حقوقية لشرطة الاتصالات ولا يخضعون للتهديد أو الابتزاز، وأكد ٢٧.٢٪ قيامهم بالنقر مباشرة عند تحميل التطبيقات وعدم الاهتمام بقراءة سياسيات القبول فما يهمهم هو الحصول على التطبيق، وأكد ٣٢.٨٪ من المبحوثين أنهم قاموا باستخدام بعض التطبيقات المتاحة بغرض الحصول على بعض بيانات الأصدقاء أو التصنت على محادثتهم، وأكد ٩٠٦٪ من المبحوثين تجنبهم التعامل مع المواقع والصفحات التي تتعامل بخاصية .COOKES

ومما سبق يتضح أن السلوك الرقمي للشباب الجامعي جاء مسئولاً إلى حد ما في جميع العبارات وجاء مسئولاً في عبارة "أقوم بالإبلاغ الفوري فور تعرضي لأي انتهاك اشرطة الاتصالات ولا أخضع للتهديد والابتزاز " وقد يرجع ذلك حرص الشباب الجامعي على الحفاظ على خصوصيتهم بالإضافة إلى كثرة الحوادث المتعلقة بالتهديد والابتزاز التي تعرضت لها بعض الفتيات المصربات وراحت ضحيتها فتيات أخرى (قضية بسنت خالد، ابتزاز طالبة الغربية) والتي نالت تركيزًا إعلاميًا ساهم في رفع الوعي لدى المستخدمين بعدم الخضوع للمبتز وضرورة الإبلاغ عن هذه الجريمة، وقد أشارت دراسة (سالم، محمد: ٢٠١٩م) من أن ٧٧٪ من مفردات العينة يقومون بالبحث عن موضوعات تتعلق بالتوعية من مخاطر انتهاك الخصوصية على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لتفادي الوقوع في هذه المخاطر.

كما جاء الإعلان عن قيام النيابة العامة بتخصيص مكتب لرصد الانتهاكات ضد حقوق الإنسان عبر الشبكات الاجتماعية ووجود وحدة لمباحث الإنترنت بوزارة الداخلية تقوم برصد وتتبع الجناة ومخالفات التعدى على الغير بمثابة خطوة هامة في رفع وعي الشباب بأهمية المواجهة والبلاغ من أجل الوصول إلى الجناة وعدم الخضوع للابتزاز والتهديد. جدول (١٩) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد السادس: ممارسة الحق في التخفي) من مقياس السلوك الرقمي على مو اقع التو اصل الاحتماعي (ن=250)

			(20	<i>1</i> 0–0)		القع اللواة	<u>سی</u> ہو		
	الانحراف	المتوسط	2	3	ئيانا	1	لعم	<u>:</u>	
السلوك	المعياري	المرجح							العبارة
		Cit	%	أى	%	ای	%	أى	•.
									أستخدم محركات بحث تمكنى من التصفح
إلى حد ما	.55572	1.3040	74.4	186	20.8	52	4.8	12	على الإنترنت مع الحفاظ على مجهولية
									ھويتى.
									#
									أستخدم وضع التخفي عند استخدام مواقع
غير مسئول	.74554	1.5200	63.2	158	21.6	54	15.2	38	التواصل الاجتماعي لاختيار الوقت المناسب
									للرد على الرسائل.
غير مسئول	.66466	1.4000	70.0	175	20.0	50	10.0	25	أستخدم اسم مستعار عند التعامل مع وسائل
عير مسون	.00400	1.4000	70.0	1/3	20.0	30	10.0	23	التواصل الاجتماعي لحماية خصوصيتي.
									- "
غير مسئول	.59052	1.4080	رسة	ں: مما	عد الساد،	الد	250	n	إجمالي من سئلوا
عیر مسوں	.55052	1.4000	-6	التخفي	الحق في		250	J	إجمائي من منتوا

يتضح من الجدول السابق: أن ٨.٤٪ فقط يستخدمون محركات بحث تمكنهم من التصفح على الإنترنت مع الحفاظ على هويتهم مجهولة، في حين استخدم ١٥٠١٪ وضع التخفي عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لاختيار الوقت المناسب للرد على الرسائل، كما استخدم ١٠٪ اسم مستعارًا عند التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي لحماية خصوصيتهم وهو ما يشير إلى ارتفاع إجراءات السلوكيات غير المسئولة حيال ممارسة الحق في التخفي والحفاظ على الهوية الرقمية، ويعتقد الكثيرون أن استخدام الاسم المستعار عادة ما يكون هدفه التخفي من مسئولية ارتكاب سلوكيات غير مرغوبة أو جرم إلكتروني وهو أمر حدده النطاق القانوني إذ اعتبر حجب الاسم الحقيقي بغية حماية خصوصية الاستخدام أمرًا طبيعيًا يصان بالقانون الرقمي ما لم يستخدمه صاحبه في غير مكانه الصحيح.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (طلعت، أفنان: ٢٠١٥م) من أن ٢٦٠٤٪ من مفردات العينة من الشباب الجامعي يذكرون بياناتهم الحقيقية على مواقع التواصل الاجتماعي في حين أخفاها ٣١٠٣٪، ودراسة (قطب، فاطمة: ٢٠١٨م) من أن ٢٠٢٤٪ يدخلون إلى موقع الفيسبوك بأسمائهم الحقيقية والباقين يستخدمون اسمًا مستعارًا.





جدول (۲۰) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد السابع: ممارسة الحق في النسيان الرقمي) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (ن=250)

	الانحراف	المتوسط	7	<u> </u>	نيانًا	أح	عم	<u>;</u>	
السلوك	المعياري	المرجح	%	اک	%	ای	%	ای	العبارة
			,,,		,,		,,,		
غير مسئول	.63428	1.4640	61.2	153	31.2	78	7.6	19	أتأكد من مشاركاتي للمنشورات لأنها تبقي في ذاكرة الإنترنت.
غير مسئول	.75159	1.6240	54.0	135	29.6	74	16.4	41	في حالة وجود معلومات أقوم بإرسال طلب إلى خدمات جوجل لإزالة محتوى يسبب لي الضرر.
غير مسئول	.79336	1.6520	54.8	137	25.2	63	20.0	50	أتابع باستمرار البحث عن معلوماتي على محركات البحث وأحرص على أن تكون صحيحة.
غير مسئول	.57000	1.5800	لسابع: ممارسة الحق ب النسيان الرقمي.				250	0	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ٧٠٦٪ فقط من المبحوثين يتأكدون من مشاركاتهم للمنشورات لكونها تبقى في ذاكرة الإنترنت، كما أن ١٦.٤٪ فقط من المبحوثين يقومون بإرسال طلب إلى خدمات جوجل لإزالة محتوى يسبب لهم الضرر إذا توفر عنهم معلومات غير صحيحة، وأن ٢٠٪ يتابعون باستمرار البحث عن معلوماتهم على محركات البحث وبحرصون أن تكون صحيحة.

ويذلك جاءت السلوكيات الرقمية لممارسة الحق في النسيان الرقمي غير مسئولة وبالتالي تساهم في إبقاء الإرث الرقمي وحفظ بيانات غير صحيحة عنهم في ذاكرة الإنترنت إذا ما تعرضوا لما يسيء إليهم سواء عن استخدام غير متعمد أو بقصد التشويه.

جدول (۲۱) استجابات المبحوثين على عبارات (البعد الثامن: ممارسة الحق في النشفير) من مقياس السلوك الرقمي على مواقع النواصل الاجتماعي (ن=٢٥٠)

					(191-0	- سي ر			
السلوك	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	2		ئ ي انًا	أح	عم	i	العبارة
	المغياري	المرجح	%	ك	%	ك	%	ك	
غير مسئول	.68845	1.5440	56.8	142	32.0	80	11.2	28	أستخدم بعض التطبيقات التي تساهم في تشفير بياناتي إذا ما أدخلت بطاقات البنوك الخاصة بالشراء.
غير مسئول	.72283	1.6600	48.8	122	36.4	91	14.8	37	أشفر رسائل الواتس الخاصة بي من مجلد مشفر على هاتفي.
غير مسئول	.63838	1.4360	64.4	161	27.6	69	8.0	20	أستخدم مواقع ويب آمنة تحمل رمز القفل في الشريط URL للتأكد من إجراء معاملات آمنة مشفرة.
غير مسئول	.48152	1.5467	الحق	ممارسة تشفير.	د الثامن: في ال	البعا	250	0	إجمالي من سئلوا

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن نسبة ١١.٢ ألا فقط من إجمالي المبحوثين يستخدمون بعض التطبيقات التي تساهم في تشفير بياناتهم، و ١٤.٨ ألا يقومون بتشفير رسائل الواتس الخاصة بهم من مجلد مشفر بالهاتف الخاصة بهم، و ٨ ألا فقط يستخدم مواقع ويب آمنة تحمل رمز القفل في شريط URL للتأكد من معاملات آمنة مشفرة.

وتعكس نتائج الجدول السابق سلوكًا رقميًّا غير مسئول للشباب الجامعي في ممارسة الحق في تشفير البيانات وهوما يسهل نقل بيانات الشخص وتعرضها للتهديد؛ حيث يساعد التشفير على تكامل البيانات؛ فالمتسللون لا يسرقون البيانات فقط بل يمكنهم أيضًا تغيير البيانات لارتكاب عملية احتيال، وفي هذه الحالة إذا كان المستخدم متبعًا إجراءات جيدة لتشفير البيانات فإن مستلمي البيانات سيكونون قادرين على اكتشاف التلف مما يسمح باتخاذ استجابة سربعة.

أبرز الانتهاكات التي واجهت المبحوثين عند التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي: جدول (٢٢)

الانتهاكات التي واجهت المبحوثين عند التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي (أكثر من بديل) (ن-٢٥٠) التعرض لفيديوهات مسيئة وإباحية عند استخدام مواقع التواصل 91.6 229 الاجتماعي. انتشار السب والقذف والتنمر والألفاظ الخارجة. 68.4 171 التصيد الإلكتروني وانتهاء الخصوصية (دخول الغرباء لغرف الدردشة 63.2 158 والانضمام لجروبات دون إذن). الإعلانات المضللة. 53.2 133 التسول الإلكتروني. 44.8 112 الاعتداء على منشوراتي أو صوري أو تهكير صفحتي. 21.2 53 انتشار الأخبار الكاذبة وترويجها 19.2 48 تعرضك للابتزاز والتهديد الإلكتروني. 12.8 تدمير بياناتي عن طريق برامج فيروسية. 8.4 21 تزوير مستندات الكترونية. 5.2 13 نشر مواد تحمل عنصرية وإرهابًا. 3.6 احتيال مالي. 0.8 وجود محتوى غير صحيح والامتناع عن إزالته. 0.4 1

يتضح من الجدول السابق: أن نسبة ٩١.٦٪ من إجمالي المبحوثين أكدوا تعرضهم (لفيديوهات مسيئة وإباحية عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي) في مقدمة الانتهاكات التي واجهتهم عند التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، ثم في الترتيب الثاني (انتشار السب والقذف والتنمر والألفاظ الخارجة)

بنسبة ١٨٠٤٪ من إجمالي المبحوثين، وأكد ١٣٠٠٪ من المبحوثين تعرضهم إلى (التصيد الإلكتروني وانتهاك الخصوصية، دخول الغرباء لغرف الدريشة والانضمام لجروبات دون إذن) في الترتيب الثالث، وتشير النتائج إلى أن نسبة ٢٠٠٠٪ من المبحوثين تعرضوا لاعتداء (الإعلانات المضللة) في الترتيب الرابع، في حين أكد ٤٤٠٨٪ تعرضهم لـ(التسول الإلكتروني) في الترتيب الخامس، كما أوضحت النتائج أن ٢١٠٠٪ من المبحوثين تعرضوا لـ(الاعتداء على منشوراتي أو صوري أو تهكير صفحتي) الترتيب السادس، كما يهتم ١٩٠٢٪ من المبحوثين تعرضوا لـ(الابتزاز والتهديد الإلكتروني) الترتيب الثامن، كما أكد ١٨٠٠٪ من المبحوثين تعرضهم لاعتداء (در الابتزاز والتهديد الإلكتروني) الترتيب الثامن، كما أكد ١٨٠٠٪ من المبحوثين تعرضهم لاعتداء (تدمير بياناتي عن طريق برامج فيروسية) التاسع، وجاء في الترتيب العاشر اعتداء (تروير مستندات إلكترونية) بنسبة ٢٠٠٪، ثم جاء في الترتيب الحادي عشر اعتداء (نشر مواد تحمل عنصرية وإرهاب) بنسبة ٣٠٠٪، ثم جاء في الترتيب الثاني عشر اعتداء (وجود محتوى غير صحيح والامتناع عن إزالته) بنسبة ٢٠٠٪،

ويعد التعرض لفيديوهات مسيئة وإباحية عند مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الشباب الجماعي أثناء استخدامه لمواقع التواصل الاجتماعي ويمكن إرجاع ذلك لانتشار استخدام تطبيقات الفيديوهات القصيرة والتي يحمل معظمها محتوى غير مرغوب فيه من إباحية وألفاظ وسلوكيات تدعو لنشر الرذيلة والانحراف من أجل منافسة للحصول على نسب مشاهدة عالية وتحقيق أرباح مادية.

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (موسي، عبد الحليم؛ عوض، مصطفي: ٢٠١٤م) من أن مواقع التواصل الاجتماعي أتاحت نشر مواد مخلة بقيم المجتمع وكشفت عن انتهاك الخصوصية بين الجنسين.

نتائج الفروض:

١ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنماط السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين أنماط مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية، وذلك كما يلي:

جدول (٢٣) نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية

	,	2 6 2
وق الإنسان الرقمية	مستوى المعرفة بحقو	المتغيرات
الدلالة	معامل الارتباط	
0.01	.321**	البعد الأول: ممارسة الحق في الأمن الرقمي.
0.05	.138*	البعد الثاني: ممارسة الحق في تقييد المعالجة.
0.05	.439*	البعد الثالث: ممارسة الحق في الملكية الفكرية.
0.01	.566**	البعد الرابع: ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير.
0.05	.146*	البعد الخامس: ممارسة الحق في الخصوصية.
0.01	.449**	البعد السادس: ممارسة الحق في التخفي.
0.01	.508**	البعد السابع: ممارسة الحق في النسيان الرقمي.
0.01	.416**	البعد الثامن: ممارسة الحق في التشفير.
0.01	.771**	مستوى السلوك الرقمي

يتبين من الجدول السابق: وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؛ حيث بلغت قيمة ر (**۲۷۱) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠١).

وبذلك يتم قبول صحة الفرض الأول؛ حيث وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

وهو ما يعني أنه كلما ارتفع مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية كان لهذه المعرفة آثارها الإيجابي على السلوك الرقمي المسئول لديهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سالم، محمد: ٢٠١٩م) والتي أثبتت وجود علاقة ارتباطية بين هدف الفهم والتأثيرات السلوكية؛ حيث إن المراهقين بمجرد فهمهم ومعرفتهم لكيفية تحقيق الاستخدام الأمن للإنترنت وخصوصًا انتهاك الخصوصية، تدفعه إلى القيام بأنشطة معينة تجاه الحفاظ على الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

٢ - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كثافة استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كثافة استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية، وذلك كما يلى:

جدول (٢٤) نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين كثافة استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية

مواقع التواصل	كثافة استخدام	المتغيرات
الدلالة	معامل الارتباط	
0.05	.147*	مستوى المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية

يتبين من الجدول السابق: وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين كثافة استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية حيث بلغت قيمة (* ١٤٧). وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠٠).

وبذلك يتم قبول صحة الفرض الثاني حيث علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين كثافة استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

واتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (أبو الحسن، طاهر: ٢٠١٨م) من وجود علاقة طردية بين معدل استخدام المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي وبين دورها في تعزيز الوعي الأمني لديهم.

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية، وذلك كما يلى:

جدول (٢٥) نتائج اختبار بيرسون لقياس العلاقة بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية

ع حقوق الإنسان الرقمية	مستوى الاهتمام بموضو	المتغيرات
الدلالة	معامل الارتباط	
0.01	.836**	مستوى المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية؛ حيث بلغت قيمة (** ٨٣٦).

وبذلك يتم قبول صحة الفرض الثالث حيث علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى اهتمام للشباب الجامعي بموضوع حقوق الإنسان الرقمية وبين مستوى معرفتهم بحقوق الإنسان الرقمية.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (النوع – طبيعة الدراسة).

- أولاً / وفقًا للنوع:

تم تطبيق اختبار "ت" لقياس الفروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للنوع، وذلك كما يلى:

جدول (٢٦) لذلالة الفروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للنوع

-			<u> </u>	ر ر	5		ے سے ۔۔۔۔ر	,,,,	(-) 	<u> </u>
	مستوى	درجة			إناث			ذكور		النوع
	الدلالة	الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
	0.01	248	11.800-	.56303	2.1274	157	.48421	1.3011	93	مستوى المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للنوع، حيث بلغت قيمة "ت" (-١١.٨٠٠) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠١)، كما تشير النتائج لاتجاه الفروق لصالح الإناث.

- ثانيًا / وفقًا لطبيعة الدراسة:

تم تطبيق اختبار (ANOVA) لقياس الفروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا لطبيعة الدراسة، وذلك كما يلى:

جدول (٢٧) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا لطبيعة الدراسة

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموعات المربعات	مصدر التباين
		13.550	4	54.200	بين المجموعات
0.05	58.549	.231	245	56.700	داخل المجموعات
			249	110.900	المجموع

تشير نتائج تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا لطبيعة الدراسة (تكنولوجيا التعليم، الإعلام

التربوي، التربية الفنية، الاقتصاد المنزلي، التربية الموسيقية)، حيث بلغت قيمة ف (٥٨.٥٤٩) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠٠)، ولمعرفة اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار Tukey HSD وكانت الفروق لصائح (طلاب قسم الإعلام التربوي).

وهو ما يمكن إرجاعه إلى طبيعة دراسة طلاب قسم الإعلام لبعض المقررات الدراسية التي تتناول بين طياتها موضوعات لحقوق الإنسان الرقمية.

وبذلك يتم قبول صحة الفرض الرابع؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى معرفة الشباب الجامعي بحقوق الإنسان الرقمية وفقًا للمتغيرات الديمغرافية (النوع – طبيعة الدراسة).

ه – الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (النوع – طبيعة الدراسة).

- أولاً / وفقًا للنوع:

تم تطبيق اختبار "ت" لقياس الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للنوع، وذلك كما يلي:

جدول (٢٨) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للنوع

					<u> </u>			 		() 4
.6	ر درجة مستوى			إناث		ذكور			النوع	
	الدلا	الحرية	قيمة (ت)	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
0.	.01	248	8.142-	.27253	1.8805	157	.19569	1.6175	93	مستوى السلوك الرقمي

تشير نتائج تطبيق اختبار "ت": إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للنوع، حيث بلغت قيمة "ت" (- ٨٠١٤٢) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠١)، كما تشير النتائج لاتجاه الفروق لصالح الإناث.

وقد يرجع ذلك لطبيعة سلوك الفتيات التي تميل إلى المحافظة على السلوكيات المسئولة حفاظًا على عادات وتقاليد المجتمع المصري وبما يجنبها الوقوع كضحية للتهديدات الرقمية.

- ثانيًا / وفقًا لطبيعة الدراسة:

تم تطبيق اختبار (ANOVA) لقياس الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا لطبيعة الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول (۲۹)
نتائج اختبار تحليل النباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل
الاجتماعي وفقًا لطبيعة الدراسة

الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموعات المربعات	مصدر التباين
		1.647	4	6.586	بين المجموعات
0.05	32.112	.051	245	12.563	داخل المجموعات
			249	19.149	المجموع

تشير نتائج تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا لطبيعة الدراسة (تكنولوجيا التعليم، الإعلام التربوي، التربية الفنية، الاقتصاد المنزلي، التربية الموسيقية)، حيث بلغت قيمة ف ٣٢.١١ وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠٠٠٠)، ولمعرفة اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار Tukey HSD وكانت الفروق لصالح (طلاب قسم الإعلام التربوي).

وبذلك يتم قبول صحة الفرض الخامس؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للمتغيرات الديموغرافية (النوع – طبيعة الدراسة).

ويمكن تفسير ذلك من خلال ارتباط المعرفة بالسلوك الرقمي أي نتيجة للوصول بقدر ملائم من المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان الرقمية والتي تتوفر بشكل أكبر وفقًا لطبيعة تخصص قسم الإعلام مقارنة بباقي الأقسام، فتترجم هذه المعرفة في شكل ممارسات وسلوكيات رقمية مسئولة والعكس صحيح.

٦-الفرض السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السلوك الرقمي للشباب
 الجامعى على مواقع التواصل الاجتماعى باختلاف موقع التواصل المفضل.

تم تطبيق اختبار (ANOVA) لقياس الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف موقع التواصل المفضل، وذلك كما يلي:

جدول (٣٠) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف موقع التواصل المفضل

				• • •	
الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموعات المربعات	مصدر التباين
		.287	6	1.721	بين المجموعات
0.05	4.000	.072	243	17.428	داخل المجموعات
			249	19.149	المجموع

تشير نتائج تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف موقع التواصل المفضل (فيسبوك، تويتر، سنابشات، انستجرام، واتساب، التليجرام، تيكتوك)، حيث بلغت قيمة ف ٤٠٠٠



وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠٠)، ولمعرفة اتجاه الفروق تم تطبيق اختبار Scheffe وكانت الفروق لصالح (الواتساب والانستجرام).

وقد يرجع السبب في ذلك إلى تفضيل الكثير من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي لتطبيق واتس اب لسهولة استخدامه في الاتصال والتواصل مع الآخرين وهو ما يرتبط وفقًا لنتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه الدراسة بشأن دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتي أثبتت تقدم دافع التواصل مع الأصدقاء والأقارب والتي جاءت في الترتيب الثاني للدوافع.

كما يعد من التطبيقات الأكثر أمنًا لاعتماده على نظام التشفير بين المرسل والمستقبل وفقًا لما تم ذكره بموقع business insider والذي يعتمد بشكل عام على نظام أساسي آمن للمراسلة بفضل التشفير المدمج من طرف لآخر.

وبذلك يتم قبول صحة الفرض السادس؛ حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى السلوك الرقمي للشباب الجامعي على مواقع التواصل الاجتماعي باختلاف موقع التواصل المفضل.

أهم نتائج الدراسة:

١- كشفت نتائج الدراسة على تفضيل الشباب الجامعي لاستخدام موقع فيسبوك والذي جاء في صدارة مواقع التواصل الاجتماعي المستخدمة لديهم وبنسبة ٢٠٠٨٪، يليه في المرتبة الثانية تطبيق الواتس آب بنسبة ٢٣٠٦٪، كما ارتفع معدل استخدامهم لهذه المواقع الذي تمثل في الاستخدام اليومي وبنسبة بلغت ٦٧.٦٪ من المبحوثين ولفترة تخطت الثلاث ساعات يوميًا بنسبة ٧٩.٢٪، وتعددت دوافع استخدامهم لهذه المواقع وفي مقدمتها (متابعة الأحداث الجاربة والقضايا اليومية)، يليها (التواصل مع الأصدقاء والأقارب)، كما تنوعت ممارستهم للأنشطة الاتصالية عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتي جاء في مقدمتها (إجراء محادثات صوت أو فيديو أو كتابة خلال هذه المواقع) يليها (التواصل مع الأصدقاء والأقارب) وهوما يوضح أهمية مواقع التواصل الاجتماعي في حياة الشباب الجامعي والتي أصبحت بمثابة وسائل اعلام رئيسية لديهم تشبع لهم العديد من الحاجات والدوافع وتسهل لهم الممارسات والانشطة الاتصالية المختلفة.

٢- أبدى المبحوثون اهتمامهم بموضوع حقوق الإنسان الرقمية؛ حيث (أهتم إلى حد ما) ٣٩.٦٪ من المبحوثين و(أهتم) ٣٢.٤٪ منهم مقابل ٢٨٪ فقط من المبحوثين الذين لم يعيروا اهتمامًا بحقوق الإنسان الرقمية، كما جاء مستوى معرفتهم بهذه الحقوق (متوسطًا) بنسبة ٢٠٤٤٪، و (مرتفعًا بنسبة ١٤.٨٪ مقابل ٣٢.٨٪ جاء فيها المستوي المعرفي للمبحوثين (منخفضًا)، وأشار الشباب الجامعي إلى أن المعرفة بحقوق الإنسان الرقمية تساهم في التصدي للاعتداءات والانتهاكات والتجاوزات الموجودة على مواقع التواصل الاجتماعي (بدرجة كبيرة)، والتي تمثل أبرزها من وجهة نظرهم في

(ظهور فيديوهات مسيئة وإباحية عند الاستخدام) و(انتشار السب والقذف والألفاظ الخارجة والتنمر الإلكتروني)، (التصيد الإلكتروني وانتهاك الخصوصية).

٣- كما عكست إجابات المبحوثين على مقياس السلوك الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي (سلوكًا مسئولاً إلى حد ما) وقد يرجع السبب في ذلك إلى اختلاف درجة ممارستهم للسلوكيات المسئولة وغير المسئولة حول بعض حقوق الإنسان الرقمية، ومن الممارسات التي تعكس سلوكًا مسئولاً كما في البعد الخاص بممارسة الحق في الأمن الرقمي؛ حيث حرص المبحوثون على إجراء سلوكيات رقمية مهمة منها: (متابعة التنبيهات الأمنية التي يطلقها الهاتف لبياناتهم والتي ترسلها لهم مواقع التواصل الاجتماعي)، (عدم قبولهم لصداقات جديدة من أشخاص لا يعرفوهم لمجرد وجود أصدقاء مشتركين)، (اهتمامهم بمتابعة تحديثات برامج الحماية الخاصة بأجهزتهم)، كما جاء البعد الخاص بممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير معبرًا عن (سلوك مسئول إلى حد ما)؛ حيث أكد ٢٠٩٪ أنهم (لم يمارسوا التنمر والسخرية من الأخرين) في حين مارس ٢٠١٣٪ التنمر والسخرية من الأخرين (أحيانًا)، و ٣٨٪ منهم (يختارون عبارتهم بدقة عند التعامل مع الجنس الأخر، وكذلك البُعد الخاص بممارسة الحق في الخصوصية الرقمية والذي عكس (سلوكًا مسئولاً إلى حد ما)؛ حيث لا يقوم ٢٤٪ من المبحوثين (بحفظ نسخ من بياناتهم عبر تطبيقات التليفون) ويستخدم ٢٠٨٥ % (شبكات TOR الحماية بياناتهم من التصنت) ويغلق ٤٤٪ منهم (خدمات الموقع الجغرافي لحين الحاجة إليه).

3- أما عن (السلوك غير المسئول) فقد تمثل في البعد الخاص بممارسة الحق في تقييد المعالجة والذي جاء فيه عدم تأكد ٢٠٠١٪ من المبحوثين من (أغراض الموقع الذي يطلب بياناتهم ولم يتعرفوا على فترات الاحتفاظ ببياناتهم على الموقع)، كما لم يحرص ٤٠٦٠٪ من المبحوثين (على تقديم طلب اعتراض على معالجة البيانات لأغراض التسويق)، ولم يهتم ٤٠٤٢٪ منهم (بوضع علامات على بياناته الشخصية المخزنة بهدف الحد من معالجتها في المستقبل)، وكذلك جاء البعد الخاص بممارسة الحق في الملكية الفكرية معبرًا أيضًا عن (سلوك غير مسئول)؛ حيث أسفرت نتائج المبحوثين عن أنهم (يقومون بنسخ الصور واللوحات والموسيقي التي تعجبهم على صفحاتهم دون موافقة أصحابها) بنسبة ٨٠٠٤٪ كما يقوم ٨٠٠٠٪ (باستخدام برامج غير أصلية على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم)، كما جاء البعد الخاص بممارسة الحق في التخفي ممثلاً في (سلوك غير مسئول) والذي اتضح من اختيار عبارات مختلفة للمبحوثين منها (عدم استخدامهم لمحركات بحث تمكنهم من التصفح على الإنترنت مع الاحتفاظ بمجهولية هويتهم) بنسبة ٤٠٤٤٪، كما لم يستخدم على الرسائل).

٥-كما جاء البُعد الخاص بممارسة الحق في النسيان الرقمي معبرًا عن (سلوك غير مسئول) والتي عكستها إجابات المبحوثين حيث لم يحرص ٢٠١٦٪ (على التأكد من المنشورات التي يشاركها لأنها تبقى في ذاكرة الإنترنت)، كما لم يهتم ٥٠٪ بإرسال طلب إلى خدمات جوجل في حالة وجود محتوى يسبب لهم الضرر)، ولم يتابع ٤٠٤٠٪ منهم (البحث عن معلوماتهم على محركات البحث للتأكد من صحتها)، واتفق مع هذه النتيجة البعد الخاص بممارسة الحق في التشفير والذي عكس (سلوكًا غير مسئول)، حيث أكد ٢٠٨٠٪ (على عدم استخدامهم لبعض التطبيقات التي تساهم في تشفير بياناتهم إذا ما أدخلت بطاقات البنوك الخاصة بالشراء)، كما لم يشفر ٤٨٠٪ (رسائل الواتس اب الخاصة بهم في مجلد التشفير على هاتفهم)، ولم يبحث ٤٤٠٪ (عن رمز القفل في شريط URL للتأكد من إجراء معاملات آمنة ومشفرة).

التوصيات:

- 1- المساهمة في رفع الوعي بأهمية السلوك الرقمي المسئول لحماية الفرد والمجتمع من مخاطر التهديدات الإلكترونية من خلال عقد الدورات التدريبية وإدماج السلوكيات الرقمية في المقررات الدراسية المختلفة بما يتناسب مع طبيعة المراحل الدراسية المختلفة.
- ٢- ضرورة التوصل إلى إطار قانوني شامل لحقوق الإنسان الرقمية يتناول كافة الحقوق ويكون له طبيعة دولية ملزمة لجميع الدول.
- ٣- مواكبة وتطوير التشريعات الداخلية وقوانيين العقوبات الحديثة لمستجدات البيئة الرقمية وما
 تتضمنها من جرائم إلكترونية بهدف تنظيم الفوضى على هذا الفضاء السيبراني.
- ٤- ضرورة تفعيل الأدوار الإعلامية والمنصات الرقمية لمنظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة حقوق الإنسان الرقمية وعمل أدلة إرشادية للسلوك الرقمي المسئول وفقًا لهذه الحقوق.
- وعية المواطنين بحقوقهم الرقمية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ومن خلال عقد الدورات
 التدريبية للفئات المختلفة من المستخدمين.

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية

- ابو جعفر، أحمد. (۲۰۲۰م). مواءمة إجراءات جمع الأدلة الرقمية ومعايير حقوق الإنسان. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، ۱۹۹۱۵۲.
- ٢. أحمد، طارق. (٢٠١٨م). التأصيل القانوني لفكرة المواطنة في ضوء مبادئ القانون المدني والتطورات التكنولوجية المعاصرة: المواطنة وحقوق الإنسان الرقمية. الفكر الشرطي، ع١٠٧٠ مج٢٧،٥٧ ٩٥.

- ٣. التميمي، عبد الله. (٢٠١٢م). استخدامات الشباب الجامعي لوسائل الإعلام الاجتماعي والإشباعات المتحققة. حولية كلية
 الآداب، جامعة عين شمس، ع(٤٠).
 - ٤. الزين، بوخلوط. (٢٠١٧م). الحق في النسيان الرقمي. مجلة المفكر، ع١٤، ٥٩٥:٥٧٩.
- آل سعود، موضي. (۲۰۲۲م). إشكالية العلاقة بين حرية التعبير عن الرأي والأمن الوطني في ظل الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبيئة الإعلام الرقمي. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع۲۰،۱ ۷۰.
- آ. الشريف، رشا. (٢٠١٥م). دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم حقوق الإنسان الرقمية لدى طلاب الجامعة. مجلة
 كلية التربية، ع٤، مج٣٠ ٤٦٢، ٣٠٤ ٤٤.
- ٧. العوضي، بدرية. (٢٠١٥م). الضمانات الدولية والإقليمية لحماية الحق في الخصوصية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ع ١٠، مج ٢٠١٩ ٣٣.
- ٨. الفيصل، عبد الأمير؛ هاشم، إسراء. (٢٠١٧م). انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة الباحث الإعلامي، ع ٣٦، مج ٩، ٢١٣ ٢٤٠.
- 9. الكوع، معين، وأبو حسن، حلا. (٢٠٢٢م). "دور العلاقات العامة الرقمية في المؤسسات غير الربحية في التوعية بحقوق الإنسان الرقمية: صفحة الفيسبوك للمركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" أنموذجا". مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط، ٢٦١: ٢٢٣. ٢٦٣٠.
- ١٠. بن عزة، محمد. (٢٠١٩م). حماية الحق في الحياة الخاصة في إطار الفضاء الرقمي بين ضرورة الحماية واستثناءات الكشف. مجلة الفقه والقانون، ع٠٨٢.٤ ٥.
- 11. جميعي، حسن. (٢٠٠٤م). حق المؤلف والحقوق المجاورة في المحيط الرقمي. حلقة الويبو الوطنية التدريبية حول الملكية الفكرية للدبلوماسيين تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) مع معهد الدراسات الدبلوماسية بالقاهرة في الفترة من ١٣. ١٦ ديسمبر ٢٠٠٤م، منشورات الويبو، ص٢٠٠.
- 11. جودة، سالي. (٢٠٢١م). مواقع التواصل الاجتماعي وانتهاكات الخصوصية: السناب شات / الفيس بوك نموذجًا: دراسة ميدانية على عينة من متابعي السناب شات والفيس بوك من الجمهور العربي. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع١٨٠٢٧٧ ٢٠٠٧.
- ١٣. خلفان، الناصري. (٢٠١٩م). مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الحقوق الرقمية لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي (١١-١٦) بمدارس سلطنة عمان. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية، مج ٦٧، ١-١٦.
- ١١. دياب، أحمد. (٢٠٢٢م). مدونة سلوك تنظيمي لأخلاقيات وقواعد استخدام العاملين في المؤسسات لمواقع التواصل الاجتماعي في مكان العمل: دراسة كيفية بالتطبيق على مسئولي العلاقات العامة وإدارة الموارد البشرية. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، ع٣٧، ١٤٢: ١٨٣
- ١٥. سالم، محمد. (٢٠١٩م). اعتماد المراهقين على الصحف الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في توعيتهم
 بمخاطر انتهاك الخصوصية على شبكة الإنترنت. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، ع٤، مج١٨٠١٦ ٢٤٢.
- 17. صالح، الأميرة سماح. (٢٠٢١م). السلوك الرقمي الجمعي للأكاديميين المصريين عبر مواقع التواصل الاجتماعي: حركة علماء مصر غاضبون نموذجًا. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، جامعة الأهرام، ع٣٤، ٥٨١:٥١١.
- 11. طه، أحمد. (٢٠١٦م). دور المضامين السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك في تنمية الوعي السياسي للمراهقين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

- ١٨. عبد الصادق، عادل. (٢٠٢٢م). حقوق الإنسان الرقمية في الاستراتيجية الوطنية المصرية الأولى. مجلة الديمقراطية،
 ٥٥٨، مج/٢٢،١٥٧ ١٥٩.
 - ١٩. عبد العزيز، هاشم. (٢٠٢١م). حقوق الإنسان الرقمية كمتطلب للتحول الرقمي الأمن. مجلة إبداعات تربوية، ع (١٨).
- ٠٢. عبد الكريم، فوزي. (٢٠١٨م). أثر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها باتجاهات الجمهور: دراسة ميدانية. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع٥٨١١ ١٤.
- ۲۱. عرفة، أفنان. (۲۰۱۵م). اعتماد الشباب الجامعي المصري على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للأخبار دراسة تطبيقية على موقعي الفيس بوك وتوبتر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.
- ٢٢. عيسى، محمد. (٢٠٢٠م). حماية حقوق الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية في ظل القانون الدولي. مجلة جامعة الملك عبد العزبز الآداب والعلوم الإنسانية، ع٧، مج٢٨٠٦ ٩٠
- ٢٣. غيطاس، جمال. (٢٠١١م). حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات. ملتقى: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي: تجارب عربية، كوالالمبور: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٧٧ ٩٢
- 37. قطب، فاطمة. (٢٠١٨م). العلاقة بين إدراك الشباب لمبادئ التربية الإعلامية والرقمية وبين سلوكهم الاتصالي على مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، ع٢٢. ٢٣٦ ٢١٢.
- ١٥. ليطوش، دليلة. (٢٠١٩م). الحماية القانونية للحق في الخصوصية الرقمية للمستهلك الإلكتروني. مجلة العلوم الإنسانية،
 ع٢٥، ص١٧١:١٧٩.
- ٢٦. مكاوي، محمد. (٢٠٢٢م). الخصوصية الرقمية في القانون الدولي والمواثيق الدولية. مجلة البحوث والدراسات الإعلامية، ع١٠٠١ ٧٤.
- ٢٧. موسي، عبد الحليم؛ عوض، مصطفي. (٢٠١٤م). دور مواقع التواصل الاجتماعي في انتهاك خصوصية وحريات المستخدمين: دراسة ميدانية لعينة من الشباب السعودي، مجلة البحوث الإعلامية، ع(٤١) ، مج (٨)، ٢٤١ ٢٤١
- ٢٨. موسى، مصطفى. (٢٠١٥م). مخاطر تهدد الحق في الخصوصية عبر التقانات الإلكترونية الرقمية. مجلة كلية القانون
 الكوبتية العالمية، ع١٠، مج٣، ٤٥٦ ٤٢١.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- 29. Ana Cebollero-Salinas a , Jacobo Cano-Escoriaza a,b , Santos Orejudo.(2022). Are emotional ecompetencies a protective factor against habitual digital behaviors (media multitasking, cybergossip, phubbing) in Spanish students of secondary education? Computers & Education, Vol 181, 1-13.
- 30. A. Pasquini, Laura; William Eaton, Paul.(2021). Being/becoming professional online: Wayfinding through networked practices and digital experiences. **new media & society**, Vol. 23(5) 939–959
- 31. Bassini, Marco.(2019). Fundamental rights and private enforcement in the digital age, Fundamental rights and private enforcement in the digital age. Eur Law J., 25, 182–197.
- 32. Benedek, Wolfgang. (2019). **International organizations and digital human rights, Research Handbook on Human Rights and Digital Technology**. Edward Elgar Publishing, 364-375.

- **33**. Charmaraman, Linda; Doyle Lynch, Alicia; M. Richer, Amanda; M. Grossman, Jennifer. (2022). Associations of early social media initiation on digital behaviors and the moderating role of limiting use. **Computers in Human Behavior**, Vol. (127)
- 34. Dorin, Silviu.(2018). AN EXAMPLE OF ROMANIAN CASE LAW ON THE DIGITAL RIGHT TO BE FORGOTTEN, Bulletin of the Transilvania University of Braşov Series. **Social Sciences Law •** Vol. 11 (60) No. 1.166-181
- 35. Dror-Shpoliansky, Dafna; Shany, Yuval. (2021). It's the End of the (Offline) World as We Know It: From Human Rights to Digital Human Rights A Proposed Typology. **The European Journal of International Law** Vol. 32 no. 4, 1249–1282
- **36.** Kartashkin V.A.(2022). Digital human rights: International-legal and social dimensions. **Institute of State and Law of RAS**, Vol 22, No 4
- 37. Mitchel, Lisa. (2016). Defining and measuring youth digital citizenship. **new media & society**, Vol. 18(9) 2063–2079.
- 38. Monshipouri, Mahmood. (2017). Human Rights in the Digital Age: Opportunities and Constraints. **Public Integrity**, 19: 123–135, 2017.
- 39. NASTIĆ, Maja. (2021). THE IMPACT OF THE INFORMATIONAL AND COMMUNICATION TECHNOLOGY ON THE REALIZATION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS. **Balkan Social Science Review**, Vol. 17, 75-97
- 40.Rocha Souza, Renato (2018). Algorithms, future and digital rights: Some reflections. **Education for Information**, (34) 179–183
- 41.Ta Yen, Chih; Twu Liaw, Horng; Wei Lo, Nai. (2012). Digital rights management system with user privacy, usage transparency, and superdistribution support. **INTERNATIONAL JOURNAL OF COMMUNICATION SYSTEMS Int.** (27),1714–1730
- **42**. Tapingkae, Preeyada; Panjaburee, Patcharin; Hwang, Gwo-Jen; Srisawasdi, Niwat. (2020). Effects of a formative assessment-based contextual gaming approach on students' digital citizenship behaviours, learning motivations, and perceptions. **Computers & Education**, vol (159),1-16

ثالثًا: مراجع الإنترنت:

٣٤. اتفاقية برن لحماية حقوق الملكية الفكرية.

https://www.wipo.int/treaties/ar/ip/berne/index.html

٤٤. تقرير مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٢م، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/swf/ICT-Indicators-Quarterly-Bulletin-Q3-2022/index.html

٥٤. حقوق الإنسان الرقمية.

https://wadaq.info/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9

٢٤. عباس، حوراء؛ السلطاني، كرماش (٢٠١٦م). تعديل السلوك الانساني

https://repository.uobabylon.edu.iq/papers/publication.aspx?pubid=6573

٤٧. لائحة العامة لحماية البيانات:

- <a href="https://www.mdrscenter.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-gdpr/







- هل واتس آب أمن، ما يجب معرفته عن أمان بياناتك:

https://www.youm7.com/story/2022/6/11/%D9%87%D9%84%D9%8%D8%A7%D8%AA%D8 %B3-%D8%A2%D8%A8-%D8%A2%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86/5796184

JPRR.ME No.43 55

Patterns of Digital Behavior of University Youth on Social Networking Sites and its Relationship to their Level of Knowledge of Digital Human Rights

Dr. Walaa Mohamed Mahrous Abdo Elnaghi

welnaghi@gmail.com
Assistant Professor in the Educational Media,
Educational Media Department,
Faculty of Specific Education,
Port-Said University

Abstract

The study aims to identify patterns of digital behavior of university youth on social media and its relationship to their levels of knowledge about digital human rights, the study relied on the survey method and the comparative method, this study was applied to a sample of university students in Port Said Governorate, which consisted of 250 individuals, The researcher selected the sample individuals by intentional method and the study used the questionnaire tool to collect data from the sample.

The study reached several results, the most important of which are the following:

There is a statistically significant direct correlation between levels of digital behavior patterns of university youth on social media and their levels of knowledge about digital human rights, there are differences in the level of knowledge of university youth about digital human rights in favor of females and there are differences in the level of knowledge of university youth about digital human rights according to the nature of the study in favor of educational media students.

Keywords: Digital Behavior, Digital Human Rights, Social Media.

All rights reserved.

None of the materials provided on this Journal or the web site may be used, reproduced or transmitted, in whole or in part, in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or the use of any information storage and retrieval system, except as provided for in the Terms and Conditions of use of Al Arabia Public Relations Agency, without permission in writing from the publisher.

And all applicable terms and conditions and international laws with regard to the violation of the copyrights of the electronic or printed copy.

ISSN for the printed copy

(ISSN 2314-8721)

ISSN of the electronic version

(ISSN 2314-873X)

Egyptian National Scientific & Technical Information Network (ENSTINET)

With the permission of the Supreme Council for Media Regulation in Egypt Deposit Number: 24380 /2019

To request such permission or for further enquires, please contact:

APRA Publications

Al Arabia Public Relations Agency

Arab Republic of Egypt,

Menofia - Shiben El-Kom - Crossing Sabry Abo Alam st. & Al- Amin st.

Postal Code: 32111 - P.O Box: 66

Or

Egyptian Public Relations Association

Arab Republic of Egypt,

Giza, Dokki, Ben Elsarayat -1 Mohamed Alzoghpy St.

ceo@apr.agencyEmail: - jprr@epra.org.eg

Web: www.apr.agency, www.jprr.epra.org.eg

Phone: (+2) 0114 -15 -14 -157 - (+2) 0114 -15 -14 -151 - (+2) 02-376-20 -818

Fax: (+2) 048-231-00 -73

The Journal is indexed within the following international digital databases:









- The author should send an electronic copy of his manuscript by Email written in Word format with his/her CV.
- In case of accepting the publication of the manuscript in the journal, the author will be informed officially by a letter. But in case of refusing, the author will be informed officially by a letter and part of the research publication fees will be sent back to him soon.
- If the manuscript required simple modifications, the author should resent the manuscript with the new modifications during one week after the receipt the modification notes, and if the author is late, the manuscript will be delayed to the upcoming issue, but if there are thorough modifications in the manuscript, the author should send them after 15 days.
- The publication fees of the manuscript for the Egyptians are: 3800 L.E. and for the Expatriate Egyptians and the Foreigners are: 550 \$. with 25% discount for Masters and PhD Students.
- If the referring committee refused and approved the disqualification of publishing the manuscript, an amount of 1900 L.E. will be reimbursed for the Egyptian authors and 275 \$ for the Expatriate Egyptians and the Foreigners.
- Fees are not returned if the researcher retracts and withdraws the research from the journal for arbitration and publishing it in another journal.
- The manuscript does not exceed 40 pages of A4 size. 70 L.E. will be paid for an extra page for the Egyptians and 10 \$ for Expatriate Egyptians and the Foreigners authors.
- A special 20 % discount of the publication fees will be offered to the Egyptians and the Foreign members of the Fellowship of the Egyptian Public Relations Association for any number of times during the year.
- Two copies of the journal and Five Extracted pieces from the author's manuscript after the publication.
- The fees of publishing the scientific abstract of (Master's Degree) are: 500 L.E. for the Egyptians and 150 \$ for the Foreigners.
- The fees of publishing the scientific abstract of (Doctorate Degree) are: 600 L.E. for the Egyptians and 180 \$ for the Foreigners. As the abstract do not exceed 8 pages and a 10 % discount is offered to the members of the Egyptian Public Relations Association. One copy of the journal will be sent to the author's address.
- Publishing a book offer costs LE 700 for the Egyptians and 300 \$US for foreigners.
- One copy of the journal is sent to the author of the book after the publication to his/her address. And a 10% discount is offered to the members of the Egyptian Public Relations Association.
- For publishing offers of workshops organization and seminars, inside Egypt LE 600 and outside Egypt U.S. \$ 350 without a limit to the number of pages.
- The fees of the presentation of the International Conferences inside Egypt: 850 L.E. and outside Egypt: 450 \$\\$ without a limitation of the number of pages.
- All the research results and opinions express the opinions of the authors of the presented research papers not the opinions of the Al-Arabia Public Relations Agency or the Egyptian Public Relations Association.
- Submissions will be sent to the chairman of the Journal.

Address:

Al Arabia Public Relations Agency,

Arab Republic of Egypt, Menofia, Shiben El-Kom, Crossing Sabry Abo Alam st. & Al-Amin st.

Postal Code: 32111 - P.O Box: 66

And also, to the Journal email: jprr@epra.org.eg, or ceo@apr.agency, after paying the publishing fees and sending a copy of the receipt.

Journal of Public Relations Research Middle East

It is a scientific journal that publishes specialized research papers in Public Relations, Mass Media and Communication, after peer refereeing these papers by a number of Professors specialized in the same field under a scientific supervision of the Egyptian Public Relations Association, which considered the first Egyptian scientific association specialized in public relations, (Member of the network of scientific Associations in the Academy of Scientific Research and Technology in Cairo).

The Journal is part of Al-Arabia Public Relations Agency's publications, specialized in education, scientific consultancy and training.

- The Journal is approved by the Supreme Council for Media Regulation in Egypt. It has an international numbering and a deposit number. It is classified internationally for its both printed and electronic versions by the Academy of Scientific Research and Technology in Cairo. In addition, it is classified by the Scientific Promotions Committee in the field of Media of the Supreme Council of Universities in Egypt.
- The Journal has Impact Factor Value of 1.569 based on International Citation Report (ICR) for the year 2021-2022.
- The Journal has an Arcif Impact Factor for the year 2022 = 0.5833 category (Q1).
- The Journal has an impact factor of the Supreme Council of Universities in Egypt for the year 2022 = 7.
- This journal is published quarterly.
- The journal accepts publishing books, conferences, workshops and scientific Arab and international events.
- The journal publishes advertisements on scientific search engines, Arabic and foreign publishing houses according to the special conditions adhered to by the advertiser.
- It also publishes special research papers of the scientific promotion and for researchers who are about to defend master and Doctoral theses.
- The publication of academic theses that have been discussed, scientific books specialized in public relations and media and teaching staff members specialized scientific essays.

Publishing rules:

- It should be an original Manuscripts that has never been published.
- Arabic, English, French Manuscripts are accepted however a one-page abstract in English should be submitted if the Manuscripts is written in Arabic.
- The submitted Manuscripts should be in the fields of public relations and integrated marketing communications.
- The submitted scientific Manuscripts are subject to refereeing unless they have been evaluated by scientific committees and boards at recognized authorities or they were part of an accepted academic thesis.
- The correct scientific bases of writing scientific research should be considered. It should be typed, in Simplified Arabic in Arabic Papers, 14 points font for the main text. The main and sub titles, in Bold letters. English Manuscripts should be written in Times New Roman.
- References are mentioned at the end of the Manuscripts in a sequential manner.
- References are monitored at the end of research, according to the methodology of scientific sequential manner and in accordance with the reference signal to the board in a way that APA Search of America.



Journal of Public Relations Research Middle East (JPRRME)

Scientific Refereed Journal Forty-Third Issue - Eleventh Year - January / March 2023

Founder & Chairman

Dr. Hatem Moh'd Atef

EPRA Chairman

Editor in Chief Prof. Dr. Aly Agwa

Professor of Public Relations & former Dean of Faculty of Mass Communication - Cairo University Head of the Scientific Committee of EPRA

Editorial Manager

Prof. Dr. Mohamed Moawad

Media Professor at Ain Shams University & former Dean of Faculty of Mass Communication - Sinai University Head of the Consulting Committee of EPRA

Editorial Assistants

Prof.Dr. Rizk Abd Elmoaty

Professor of Public Relations Misr International University

Prof.Dr. Mohamed Alamry (Iraq)

Professor & Head of Public Relations Dep. Mass Communication Faculty **Baghdad University**

Dr. Thouraya Snoussi (Tunisia) Associate professor of Mass Communication &

Coordinator College of Communication University of Sharjah (UAE)

Dr. Fouad Ali Saddan (Yemen)

Associate Professor & Head Dep. of Public Relations Faculty of Mass Communication Yarmouk University (Jordan)

Dr. Nasr Elden Othman (Sudan)

Assistant Professor of Public Relations Faculty of Mass Communication & Humanities Sciences Ajman University (UAE)

Public Relations Manager

Alsaeid Salm

English Reviewer

Ahmed Ali Badr

Arabic Reviewers

Ali Elmehy

Dr. Said Ghanem Address

Egyptian Public Relations Association

Arab Republic of Egypt Giza - Dokki - Ben Elsarayat - 1 Mohamed Alzoghpy Street

Publications: Al Arabia Public Relations Agency

Arab Republic of Egypt Menofia - Shiben El-Kom - Postal Code: 32111 - P.O Box: 66

Mobile: +201141514157 Fax: +20482310073 Tel: +2237620818 www.jprr.epra.org.eg Email: jprr@epra.org.eg - ceo@apr.agency

Advisory Board ** **IPRR.ME**

Prof. Dr. Aly Agwa (Egypt)

Professor of Public Relations and former Dean of the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Thomas A. Bauer (Austria)

Professor of Mass Communication at the University of Vienna

Prof. Dr. Yas Elbaiaty (Iraq)

Professor of Journalism at the University of Baghdad, Vice Dean of the Faculty of Media and Information and Humanities, Ajman University of Science

Prof. Dr. Mohamed Moawad (Egypt)

Media professor at Ain Shams University & former Dean of Faculty of Mass Communication -

Prof. Dr. Abd Elrahman El Aned (KSA)

Professor of Media and Public Relations, Mass Communication Faculty - Imam Muhammad Bin Saud Islamic University

Prof. Dr. Mahmoud Yousef (Egypt)

Professor of Public Relations - Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Samy Taya (Egypt)

Professor and Head of Public Relations Faculty of Mass Communication - Cairo University

Prof. Dr. Gamal Abdel-Hai Al-Najjar (Egypt)

Professor of Media, Faculty of Islamic Studies for Girls, Al-Azhar University

Prof. Dr. Sherif Darwesh Allaban (Egypt)

Professor of printing press & Vice- Dean for Community Service at the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Othman Al Arabi (KSA)

Professor of Public Relations and the former head of the media department at the Faculty of Arts –

Prof. Dr. Abden Alsharef (Libya)

Media professor and dean of the College of Arts and Humanities at the University of Zaytuna - Libya

Prof. Dr. Waled Fathalha Barakat (Egypt)

Professor of Radio & Televosion and Vice- Dean for Student Affairs at the Faculty of Mass Communication, Cairo University

Prof. Dr. Tahseen Mansour (Jordan)

Professor of Public Relations & Dean the Faculty of Mass Communication, Yarmouk University

Prof. Dr. Ali Kessaissia, (Algeria)

Professor, Faculty of Media Science & Communication, University of Algiers-3.

Prof. Dr. Redouane BoudJema, (Algeria)

Professor, Faculty of Media Science & Communication, University of Algiers-3.

Prof. Dr. Hisham Mohammed Zakariya, (Sudan)

Professor and Dean of the College of Communication at Al Qasimia University in Sharjah, Former Dean of the Faculty of Community Development at the University of the Nile Valley, Sudan.

Prof. Dr. Abdul Malek Radman Al-Danani, (Yemen)

Professor, Faculty of Media & Public Relations, Emirates Collage of Technology, UAE.

^{**} Names are arranged according to the date of obtaining the degree of a university professor

Journal





Middle East

Journal of Public Relations Research Middle East

Scientific refereed Journal - Supervision by Egyptian Public Relations Association - Eleventh Year - Forty-Third Issue – January / March 2023

IF of the Supreme Council of Universities 2022 = 7

ICR IF 2021/2022 = 1.569

Arcif Impact Factor 2022 = 0.5833

English Researches:

Prof. Dr. Juan S Victoria - University of Malaga, Spain
 Mohammad Ayed M Alshammari - University of Malaga, Spain

Factors Affecting the Performance of the Communicator in Health Media and its Digital Platforms and the Attitudes of the Public Towards it: A Field Study

Abstracts of Arabic Researches:

- Dr. Neveen Mohamed Oraby Hammad Al-Azhar University
 The Role of Television Advertising with TV channels in Educating the Egyptian
 Public to Cimatic Changes: A Field Study
- Dr. Alaa Fawzy Elsayed Abdellatef Cairo University Dr. Eman Taher Sayed Abbas Cairo University

Media and Information Literacy for Egyptian Youth and the Sharing of Fake News and Disinformation on Tik Tok

Dr. Khaled Abdul Hamid Kamel Kharbosh - Assiut University

Ethical and Professional Values in the Preparation of the Security Man: A Theoretical Study

49

■ Dr. Marwa Abdel-Latif Mohamed - Ain Shams University

The Effectiveness of A Podcast-based Program via Smart Phones for Awareness and Protecting Blind Adolescent Girls from Sexual Harassment 51

Dr. Samah Jamal Mohammad Ahmed - Assiut University
 Ghaida Abdulrahman Alzaid - Umm Al-Qura University

Communication Activities of Islamic Organizations to Improve the Image of Islam:
Muslim World League Model 52

■ Dr. Amal Ismail Mohamed Zidan - Al-Azhar University

The Semiology of the Visual Discourse of Motion Graphics Technology and its Impact on Understanding and Remembering Environmental Awareness among University Youth 54

■ Dr. Walaa Mohamed Mahrous Abdo Elnaghi – Port-Said University

Patterns of Digital Behavior of University Youth on Social Networking Sites and its Relationship to their Level of Knowledge of Digital Human Rights 55

(ISSN 2314-8721)

Egyptian National Scientific & Technical Information Network
(ENSTINET)

With the permission of the Supreme Council for Media Regulation in Foun

With the permission of the Supreme Council for Media Regulation in Egypt Deposit Number: 24380 /2019

Copyright 2023@APRA www.jprr.epra.org.eg